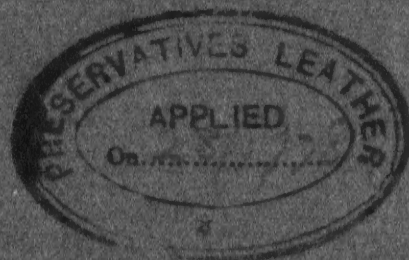


۱۳۸

حاشیه علی منیر  
مکتب منیر



حاشیه ای

مذهبه طائفة ابرهه  
المختصر في علم الاصول

عائده ابرهه بن شرح  
برقمه اصول ابن صاحب

مدرسه امامي في الكائن من الاصول  
عائده طائفة ابرهه  
المختصر في علم الاصول  
عائده ابرهه بن شرح  
برقمه اصول

مدرسه امامي في الكائن من الاصول  
عائده طائفة ابرهه  
المختصر في علم الاصول  
عائده ابرهه بن شرح  
برقمه اصول



بسم الله الرحمن الرحيم وبسم محمد ماجد رب المستبين

الحمد لله الذي شرع الاحكام وربطها بعبادته الكلية وعلى تفصيلها الاحكام وانار معالم الدين بالزاد الكتاب والخبر والحكم  
وبما خبا بآثار القياس والاثار والصلوات على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم والرحمة والرفق والبر  
فان شيوخنا في علم الاصول الذي افنضه بنصيبه السخاوة والعلامة موضع مقام الوحي بآثاره الغفول والعقول ومن بين  
تلاميذنا في الجوامع والفروع والاصول عضو الحق والوحي عبد الرحمن بن احمد الاخير فوسى الله روحه العزيز وامرهم بقابل الكمال  
والجهد والجد والاجتهاد والتمسح بدرواج الفاظه نابغة في انشادها فاقين معاني رابعة مطاوع انظار الفضلاء والاكابر ومطارد  
انوار العلم والاركان يتناثر على كلت جهات الفوائد وسما يدعى ملكه اناسي ارباب الرشد ويتناطح عليه الكفاية ويتناضل  
فيه الكفاية وبين من خطى جبال الجبال ويتقطع عندها غابات الغنائم والفرار ولا يقيم تعاطيه الا ان كان في رحمة محبة  
وسيفه سيمه وفهره بالانقياد والحق انصافه وانعم الله على كل كلمة انصافه وطال عكوفه على المباحث بين يدي البذل من  
الغنى والقبالة ودام وقوفه على المناقشة مع المختصين اكمل حظ من ملاءمة الاصول لاقتناصه وذلك لكونه طامع في نزاهة  
تدقيقاته وبرايعه فخصات فلما تمت سمع سماع او خلت بدروع بايع وخلصت عن شروحه الهدى المختصين وتماجد  
عن ادراكهم الطلبة المتعديين فما اذا فرغت سمع من الانصاف وهم وقفة ولا يرى احواله الوفاة ولا يكتف  
ان سال فيه ان يورطه في خبر فما لا يستر فلا يجر لفتنة ببسلا الا ان سجدوا بحصنة الفتيح ومطالعة اللسان بالفتيح  
او يوف بعض الحكم عن مواضع يقع ما فهمه من مواضع عصا اسبابكم من فانه ما ورف الاعقاب ووبال وسورس قال فان  
احسن النقص ان يرفع الحق فذل السمع عنه بانقراض الافاضل وما غير لان عن نفسه بقتل اعتقاد الفضل على ما فضل فضل  
فالعوارب كما قال بعض الحكماء اذا انبرك بك شئ لا تجرله حمل صبي فليكن ان تسرحه الى سعة المكان ما لم يبين لك الشئ لعمري  
بالبرهان ومن جوارش طامعها يهاجرون الطلبة بغيرها السمة الكثرة وحبها فكلوب ذل الاقبال وعنت حركها طبعها بالمال كنهها  
على مواضع من الشرح يغتفر في زيادة الفضل وليست في نوع انصاف من شئ انقضاء من النقص واحتول الى السواد واسه  
الموفق للوفاة والجدات النور براء الانام محوهم على بعض النعمان العامة لعبادة ثم على الخاصة ببعضهم المشروط بالعبادة  
رعاية لتقدمها عومهم بالذات وقوم في الاول السوى ان يكونوا في العدم كما قدم في الثاني ما عاونوا في الخصوم شيئا على اختلاف  
الاعتقاد باختلاف النام وراعي فيه ترويضها لطيفنا شاعرا على الوجود كما راى فيها بواحدة الاستعمال وذكر لان المواد بها  
الانام خلقهم واربى وعومهم جميع الافراد الموجودين لان في مقدم على اوصافها الباطنة للوجود وبهم الاكوار ما هم اعطى  
الغنى منهم من العقل التوابع مملوءة بالتكليف الشرعي وبهذا فسر قوله لم ولقد كرمنا ذكركم وفيه ابناء اهل الحق اعصاب منهور  
العدم كما سيجي وانه ان هذا الكلام متناول لنبات آدم ايضا لكننا قلنا متناول ان شأؤك لم يمتد على الجوارز وعواطفها بل انه  
على الحقيقة العرفية وبهم الدعوات والاسلام شرع الاحكام وامرنا في دين من الغنى لسكون طريق الايمان والسعي الصالح العقل  
الى الجنة ونهبهم من حورهم على الطريق الكبر والمناجى الى الموصلي الى الجحيم اعادنا اسم منها كما قال تعالى واسم يدعوا الى دار السلام  
الكل واحسن العقل والقادرين فان حوز مقبول بعد عواطفنا العدم كما سيجي بحقيقة منسلة الى الكلى ومعدل للاطلاق وفيه شارة  
الى الكافر ايضا المكلف بالفروع والادان العبيد اخلون في الخطا بعام لا لافرا وكذا لانس وخصوص من ايا الانعام ما خصه المهندسين به  
من انزالهم على السبيل الاحكام من مناظرة وخصوص من التوفيق لادين الاسلام ما خصه عموم المسلمين به من مواضعهم الى هذا طبعهم كمالا



وسعد بن ابي... والصلوة والاعمال...  
 منه وانما...  
 بالبرهان...  
 فيقول...  
 الموضع...  
 وقول...  
 فيقول...  
 عند بعضهم...  
 من تدوين...  
 بالاعراض...  
 بالحق...  
 الاما...  
 الامارة...  
 الغاية...  
 قواعد...  
 الفقه...  
 العقول...  
 الاول...  
 صاحب...  
 يقول...  
 دعوى...  
 ثم...  
 المحس...  
 بالزات...  
 في اصول...  
 لان...  
 من...  
 وثا...  
 منه...

يستفهم  
 في...  
 ان...  
 على...  
 وان...

على ما عجزوا عن العلم وعلى ما عجزوا عن فهمه والتركيب من الواصل والخارج لا يكون داخل في مجموع معلوم من العلم وليجوز ان يكون العلم  
متمم في ذاته وليس العلم بقوله ما يتضمنه الكتاب انما المقصود بالذات اولاً وبان ان علوم الفيزياء كل منها بما يتصل بها لا يتصل بالماضي من حيث  
وما يتضمنه العلم من كل واحد من الاربعة فلا يجمع ان يكون حصر المكنى في جزئية واحدة وانما في العلم ان كل علم لا يتم  
تكملة من المبادئ بل انما يتم ذلك في العلوم البرهانية على ما اشار اليه ابن سينا في عيون الحكم بقوله ولا بد من كل علم برهاني من شئ هو قديم  
وبما فيه من مبادئ وجوده وسائله وذلك لانه الحكماء اتبعوا موضوعات العلوم البرهانية بعضها فوق بعض ومنه ان المبادئ على المبادئ  
يكون هيكل من المسائل ساوية موضوع العلم دون المحولات المبادئ ومبادئ كل علم برهاني في موانعها وعطالها وجعلها كالمسائل الامور المتناهية  
جزئية العلم وما كان مادية العلم من المركبات الاعتبارية امكن ان يعتبر الواضع حقيقة علم ما يركب من اقسام على خط كما يشعر قوله بعد  
علا ان العلم عبارة عن مسائل متعدي بعضها جهة وجوده كمن لو عوسا من هذا العلم وان لم يكن جزءاً با حقيقة جزء منه تفليسا لم يسم  
فالتقليب على هذا الوجه يكون لغير المبادئ عليها في الجزئية ومع الاول لبعض المبادئ على على بعض في الجزئية لان المقصود في كتابنا  
الاحكام الا ان اصول الفقه علم آلي والمعرض من الاستنباط الاحكام الشرعية في اولها والعلم الآلي حصول ذاته وجزئاً من مقصود الطالب  
كما ان حصول مقصود في هذا قال ابن سينا في الاشارات الفرض من المطلق ان يكون هذا الاصل في الفانونية تعصم عما كان  
من ان بعضه في فكره لكن حصول ذاته وجزئاً من مقصود بالذات اولاً وحصول الفرض مقصود بالعرض بما ينشأ ان طالب السكينة في  
العلوم حصول السكينة مقصود اولاً وفع العود مقصود ثانياً وثمة في الشرح على هذا حيث جعل الاستنباط مقصوداً في موضوع  
من غير الفصل وفرض في موضع آخر منه وجعل ما يتضمنه الكتاب غير المبادئ مقصوداً بالذات لانه عبارة عن المعلومات التي  
الانوار، وهو علم في الاستنباط وهي معرفة فواعده نفس الاستنباط ومعرفة فواعده الترجيح ومعرفة فواعده الاول لا انفس  
فلا يمكن الاستنباط بالترجيح لا بد على هذا المكان استنباط التخيير عند التعادل لا ليس المراد علمنا بالترجيح لا بد من حصولها  
معناه الفوق وهو جعل الشئ راجحاً ولا راجحاً وهو اعتقاد راجحاً به بل عليه عرف الغنى في الاستنباط الاحكام وهو ما يكون يساهل معناه  
اللفظي اي ان الامارة بما يتقوى على معارضة على ما ذكره المحقق في باب الترجيح في هذا القرن بواجب من الامارة من المتعارضة ما يقوى  
على معارضة على ما ذكره ويبدو كما يصفى الترجيح الرقي وانما شئ اللغة وهو معرفة جهاته تنبيه على ان فيه الترجيح ليس جزءاً من  
الجزئية بل معرفة فواعده جزءاً من مقصودنا في الاجتهاد فلا بد من معرفة احكامه وشروطه ولم يتوصل في اللغة في الاول كنهها  
استقرائى يحتمل ان يبرز بالاعتقاد ما عدا التعارف الى الاعتدال بالجزء الى على الحكم الى بالتفاهل بالترجيح في جزئية اضافية  
على القضية التي موضوعها كلي لان الاقسام الاربعة وان لم يصدق على شئ منها الكتاب ولا العلم كمن يصدق على كل واحد منها  
ما يتضمنه الكتاب والتفصيل في موضوع الكتاب كما سيجرى به لافضه معاً كما يقال ما يتضمنه الكلام اما مستقلاً ومستقلاً به  
او استناداً فانما هو لولات تضمنية للكلام وجزئيات مما تضمنه فاذا علم ان المبادئ لا تشمل على بحث خارج من الاف في العلم ان  
يراد به معناه الفوق وهو التسليم بيننا والاعتدال بالاجزاء على الكل على ان يكون المراد باضعه جميع ما تضمنه لان كل واحد من الاقسام هو لول  
تضمني جميع ما تضمنه وهذا السبب لان ميله انما هو الحصر المكنى في اجزائه ولهذا اعتدوا بمبادئ من الاجزاء تفليسا على وجعلها في مقصود  
ما لزم وجعل العلم عبارة عن مسائل ويريد قوله وبسهل الاستقراء ركب شطرا الى في وزعي نحو عابدين في الكلام ان كل مطلب  
لا يتم العقل با حصره فيكون فيكون في الازمنة لا يمكن اثباته بالبرهان العقل من الازمنة وهو ما لا يتم العقل فيه بان ما لا يكون مقصوداً بالذات  
هو المبادئ فيكون بيان الموضوع في اولى هذه ولا بان ما لا يكون بحثاً عن نفس الاستنباط هو ما يبحث عن السبب في الاحكام





[illegible]



[illegible]

والعلمية احتراز عن الاتفاقية وعن ادلتها احتراز عما لم ينط بالقابلية العقلية الحكم بوجود علم عظمون مقلدون من قولهم ان عظمون مقلدون  
مجنونوا وكل ما عظمون مقلدون مجنونوا يجب العلم به والتفصيلية احتراز عن الاحكام الشرعية الالهية والاولى العلمية واللاحقة  
كالعلم بوجود الله، ومورث وحرمانها من الله بنزولها في هذا العلم التفصيلية ثم ذكر ان ملك الاحكام هو التمهيد ثم لا ينبغي العلم  
ان الاحكام التي يورثها كل احد لعلمها، ولم تلحق الله بالانسان لا سبب العلم كغيره ورياء البرين خربت بتبدل الاستباط وانهم في الاستباط  
احتراز جلاء عن مصاديقه فعلم فخرج العلم بالحقوات التي لا تحتاج اليها في العلم بالحق بالاحكام بل في حفظها كقولهم هو الخلاف وانهم قد  
ملكوا القواعد وسبوا العلم بها اصول الفقه فعلم ان العلم ببعض تلك القواعد لا يكون اصول الفقه من حيث يقع تركها من حقيقة قول  
العلم احتراز بها فانها، يجب عليه ان يعرف مثلا البنات من حيث يقع تركها لستها، الذي تصور من انما بدو من قوله اصول الفقه من سورة  
الاصول بالعلم الذي اريد اختصاصه بالفقه وهو الاول وما يقتضي عليه الشيء لا يعني العادة، واستحب الرجوع من سورة الفقه  
بالعلم الاصطلاحي لا الفقه، وبعد الفقه لا يفيد الاستدلال فخرج العلم بالاحكام الى العلم عن الاول كقولهم الاستدلال بالقرآن والعلم  
مجهول بها فان علم بوجود علمها الظاهر مثلا انما حصل بقوله ام اصولا، كقولهم النسخ الذي هو دليله لانه من علم الغيب الذي لا يفيد  
فيه انبؤا العلم، وهو علم غير بدوي يكون بالعلم ايا، عليه كقولهم بالاستدلال عليه لانه جاءه عن النظر والحواس من مصاديق العلم  
بشيء انظر على ما يحصل له جميع العلوم ضرورة يتوجه النفس اليه او بالحواس او ببعضها فانها ما كثر العلم بالحواس ومن مطلق  
العلم لا يجوز عليه الجناد وما علم ان العقل لا يخرج بهذا الفقه لا يفيد عن ادلتها لان الاحكام ان بنات ومورثا من نظم  
بقا رتبة الوجود والعلم تابع لمعلوم ومما توفى هذا على تحقيق الكلام النفس هو العلم باعتبار عبارات الاختصاص والعلم والحق  
لم يذكر، وهذا من لم يحصله من الاول في العلم ما عوف بالاولى ضرورة فان من العلم من قال ان العلم بالاحكام ضروري لا يكون في اوله  
لان قولنا العلم من الاول لا يستلزم حصوله بالاستدلال عن انبؤا والتميم اليه فليس هذا فخرج ما عوف بالاولى ضرورة يفيد عن ادلتها لا يكون  
هذا الفقه لا حرام ازيل ما ذكرنا وكل ما ذكرنا من الاول في العلم بالاستدلال في العلم بالاحكام من مصاديق العلم بالاولى ضرورة من علم نظر  
والاستدلال فان جعلنا في العلم الذي اريد به يكون هذا الفقه لا يكون كقولهم لا مطلق، بالحواس بعد ما علم انما وما لا يقع فيه  
وهو ان يكون العلم من الاول ضرورة وان كان رفع نقبتي الشيء في اوله وانما جعل محلا من العلم لا يكون هذا الفقه ليسا بها عوف  
المراد من محله هذا العلم اذا انعلق قولنا اوله بالعلم اما اذا انعلق بالاحكام او بالوجهية لانه في معنى الصفه فعولا احتراز  
جزا، اخذ العلم بتبعه من العلم بهذا القول لانه اريد به معناه، الفقه ولا انعلق فيه بخلاف الجوزي والادبي وعوا اختصاص  
باعتصاف اليه كلفي فيه تفصيل وموانع ان كان اسم العلم الى والاعمال لا يقوم به فانه موصوفه العلم كما خرج به العلم في  
الفضل اخذت اضافته اختصاص العلم من موصوفه لا اختصاص من ما يقوم لولا ان اشتق كلفي كلفي فانه يفيد ان الكفاية  
مختص لاسم يقوم به الكفاية بالاولى لا باللاحقة به واعتنى اذ كان موضوعا لثبات يقوم بنفسه باعتبار ما يقوم به حج ان يطلق عليه  
لغة الله اسم العيني واسم العلم بشرط انضمام الاثر اليه او بالحواس وان لم يطلق اسم العلم باصطلاح الخوارج على كل مشتق او غير مشتق كافي  
اي عيني وقى الغيوب التصدي والاعمال لا الغاية به وان كان اسم العيني وهو يقوم بنفسه فادات اضافته اختصاصه من الصفات باعصاف  
سلفه ان الصفات والاعمال لا الغاية به وان لم يدل الفقه على انما تابع لثبات فاختص الصفات بالذات بتفصيل اختصاصه كلفي فانه يفيد ان  
ليدفع منه ما يقع من منافعه له وكذا ثبت الجواز عن اخرى جارية بيني وبينه من غير، او دارا موجودا من غير علم بالاشتقاق في العلم بها  
ثم علم ان ذلك في حكم الحسنة، وقد توفى الامام الثاني في العلم الاول فخرجنا وقال اضافته اسم العلم يفيد اختصاصه من الصفات باعصاف اية الفقه

[illegible]







ومن حيث الاداء على وجه عام كما ينو في المنطق خلاف الاصول فان غاية ما يعلم بطريق اكل الكلام المتعلقة بانفعال المنطق  
فيجب عليه تعديدا ولا يبرر العلم ان تصور الاحكام من العباد لا ان التصديق بها لان التصديق بان ان كان لا دلالة له من مسائل  
الاصول فلو جعلنا من العباد انهم تقدم الشئ على نفسه بطلا واسطة فكان دورا للظهور لم يعرض له وان كان لانفعال المنطق فهو  
من مسائل الفقه وغاية لسلك العلم وحصول غاية الشئ مما فرض حصوله لان الغاية مستقلة عن ذاتها فخرجنا عما كان  
من عباد انهم تقدم على ما تقدم عليه وهو ايضا قد ربح فان قيل انما يبرر الدور لو توقف كل تصديق بحكم متعلق بانفعال المنطق  
على جميع مسائل اصول الفقه ومعلوم ان يجوز ان يكون يتوقف مسئلة من مسائل الاصول على التصديق ببعض الاحكام المتعلقة  
بافعال المنطق ويتوقف التصديق ببعض اخرها على مسئلة اخرى من مسائل المنطق هذا بين على جواز كون الاجتهاد في حال  
عدم جواز مخالفة يجوز عند البعض التصديق بحكم الاستدلال لا لانتقال الحكم اذا كان في جميع مسائل اصول الفقه لا لانه  
التي يتوصل اليها استنباط الاحكام فبما ان التصديق بكل حكم ففهم من جميع مسائل اصول الفقه ولو توقف شئ منها على سائر  
من مسائل الدور من قال يجوز ان يجوز هذا عند ان لم يكن مانع آخر والعين يتوقف فيها اختيار عند الجمهور عدم جواز فخره  
ومستغنى على ذلك الاحكام بربطها بسند كونه من الاحكام لا بحكمها وجعل الاحكام كحكمها عليها اثباتا ونفيها كما سيجي  
فثبت عند الاحكام ان الاجابة بحكم شرعي خلاف المعتزلة ووجه الشئ ينفي حصة تقييده ووجه ما لا يتم الابد وفيه الاول  
ان حكم الواو حكم على الاجابة بالخطاب ام بربط الحكم بغيره في تبيينه الحروف في الجملة ويجوز ان يستغنى دون التكاليف  
ووجه بمرئيه العلم ووجه المنطق في نسخها ان في ذكر تصور الحكم عند انما يجب اثبات شئ له او نفي شئ عنه وهو خارج  
عن الاسرني الغرض في ذكره انما في قوله فاعلم ان تصورها يمكن اثباتا ونفيها والى اصل انه لا يبرر في تصور الاحكام كونه كحكمها بالادحكما  
عليها لان موضوع المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا او جزئيا منه كذا في موضوعه والعين انفسه على الاول فان قيل ليس قد منع  
كون التصديق بالاحكام من العباد واكثر ما ذكره العباد بالاحكام من ذلك قلنا من من السائل ووجه ايرادنا انما في تصور  
جزئيات الاحكام ومعلوم من العباد اننا اذا قبل الواجب على الكفاية على الجميع وسقط بفعل البعض العلم من الواجب  
ما يتعلق بجميع المنطق وينقطع تعلقه عنهم اذا انهم بعضهم بالواجب اذا قبل الامر لو حوسل الاشياء فخلص الكفاية  
مستقيم بعدم منه ان من الواجب ما يتعلق شئ منهم من الاشياء معينة وهكذا الحكم فيها او ردوا في الجدل غير الاحكامية في مسائل  
ولذلك عرفت ان مسئلة ما كان الاستدلال من المواضع الثلاثة الام فيه للعلم والمعلوم علم الكلام والابوية والاحكام  
اصح العلوم الثلاثة لانها انما في قوله اما لا سيما ان من ان علم يستدل انما علومه وما كان الاحكام بصورتها من عباد الفقه  
ايضا لانها تقع في محلات مسائله فوالله لو راجب او مغلوب كما يقع في محلات مسائل الاصول وبطل الامر موجب والتمه في  
ولم يرد كما علم بالقرين بحيث فيه عاير ضربا لاسم الى الفقه ووجه عن العباد الفقهية ولم ينسبها لبعض ارباب نقل  
عند الشرح في احكام الاحكام واصناف غيرها وقال عباد الفقه اذا لو اضعفت اليه لنوم ان الفقه موضع بيانها واثبات جوازها  
لا من مسائله كما في عباد الكلام والاحكام ليست كذا في ثبت في الاصول وان كانت من عباد كل منهما لان بيانها في بيان  
والولي ان قال الفاضل في الدين الاصول انما في بحث من الولي واقفا ما ذكره في قلنا ان قوله عباد الفقه في بعض الكلام بل هو  
من مسائل المنطق ونسبة الى جميع العلوم على السواء لانه لا يجمع العلوم الكسبية فلا وجه نسبة الى الكلام فوجه انه من مسائل الكلام  
ايضا لانه في بحث عن المعلومات في حيث انما توصل الى العقاب والابوية صورا وما وادع على التبيين كما ان المنطق بحث في حيث انما توصل الى الجواز  
سواء كانت عقابا بوجه بينة او صورة او ملامة او اطلاق

[illegible]

في مذكور في الكلام وحوال الدليل الظني الموصوف لا يستلزم لزومه لان الدليل الظني الموصوف من مذهبين طينيين مثلاً يكون  
حصول النتيجة منه على تقدير واحد هو تقدير صحتها كما وجبت جواز انتفاء كل واحد منها وان كان ذلك الانتفاء مرجوحاً يكون النتيجة  
مستتمة على كسب تقاد برهوت قدر براتنا المصروف فقط او الكبر فقط معاً والعدم الحاصل على كسب تقاد برهوت جاز ان يكون راجح مع البرهوت  
الاصل على تقدير واحد وما ياب له فلا يكون الدليل الظني مستنداً ما يحفظه حصول النتيجة المتداهلة والتميم يختلف عن الظن لعمومها  
وليس كذلك لانه راجحاً الظن يهويها او انك من اولى ان ايجت من الدليل وانك من سائل الكلام كما مررت قال مذكور في الكلام الى  
اللازم بذكر الكلام ومنه انما هو كغيره يستعمل الاصوليون في ما ذكره في النتائج فلا من بعضهم ان التعليل بالحكم الشرعي غير جائز لانه  
انما يصح على تقدير الغائبة ولا يصح على تقدير التقدم والنتائج فيكون عدم التعليل راجحاً لكونه واقعاً على تقديرين والتعليل  
مرجوحاً لكونه واقعاً على تقدير واحد من التثنية ومنها ما يذكرون المصنف في مواضع من هذا الكتاب كقوله في ثلث اشياء والظن في ثلث  
الظن في حكم الاصل من ان المقدمات الكلية كما كانت اكثر كان الدليل اضعف ولهذا منع ابو الحسين تخصيص العام بالسكن  
والعلم ان الى اصل الدليل في عرف اهل الشرع ما جعل محكوما عليه في صفات الشكل الاول وهو الاصف والافول المتكلمون  
العام ودليل وجود الصانع والغيا، قوله انتم الصلوة لولوكن النسب ودليل وجوب صلوة الظهور والاصوليون الكتاب السنة والجماع  
ادلة انفة وصغار المنطوقين مجموع الصفات والكبرى لا يوزن الدليل اراد بالدليل ما اصطلاح عليه المليون لان كلا متاخره والمواد  
باستخدام حجة الدلالة ومن اراد بان الحكم على الدليل على اصطلاحاً ما يكون منه وبين المطعلة موجبة لانتفاء الذي من  
منه اليه كما هو في العام فيحصل من ثباته الحكم على مقدمته من صفات من اثبات المطعلة كد مقدمته اخرى هي كبر يجب توثيق  
في الاول لان بكل دليل في المقدمات في جعل جزئياً في عين الدليلين حسب اصطلاح جنس ما واقع الوجود بشرط الظن وعموم  
حسب العلم لان الدليل على اصطلاحاً بنوعه على اصطلاحهم ومباينة في الصفات لانه عنوا حوال الاصف وموسى الاجزاء الباقية للمبطلين  
فولت كسب فيما اراد ببعض الدلائل لا يبرر به السكن الاستئصال الذي انشأ فيه عين المزدحم كما في قولنا لو كان الارز متافاً لكان  
وبوياً كلفه مقياسات فيكون وان كان قوله يثبت احد بهما من المزدحم والاخر من ثبوت المزدحم موجبا لانه يجب ان يكون الحق في  
متصلة موجبة لزومية والاخرى التثنية لثبوت المزدحم بل يبرر به الشكل الاول لقوله بقوله وسر اير جمع الجميع الى امر واحد وهو الشكل  
الاول كما ذكره في صورة الشكل الاول بشرطه لان المستند هو الوط ونبوت الحكم عليه موجبة على الاصف والافول اسم المطعلة  
موجود في كبر وهو في من من المزدحم لفظ ان راعى وجوب كلية كبر الى يفتح انك ان شئت في الاول في الكبر وقوله ولا يبرر لكونه  
الحكم عليه اى وجوب كبر صفاء وانما قدم بيان الكبر وان كانت متاخرة وضعا فتقدمها شرطاً كما ذكره المنطوقين من ثباته في  
مقدّماتهما في نفسهما المطعلة لان صفاً ان كل ما ثبت له الاول حكمه عليه بالكبر وعلى ان الاصف ما ثبت له الاول كان الحكم  
بالكبر على الاول متافاً لانه لا يوقوف على معرفة انوار اجمعه خصوصاً في الاول وذكره حاصل بالقوة الكبرية من الفعل لانه  
قد علم انوار اجمعه في غير هذا المصنف وهذا هو ايراد بالصفوى السهلة المصنوع في قولهم العاقلون ما يصلح ان يكون كبر المصنف  
سهلة المصنوع والا في تقريره في قولنا من العلم مقياسات وكل دبروت مقياسات هذا هو الضرب الثاني من الشكل الثاني المتكلمين  
على ما ذكره حيث جعل الاقياسات في غير المزدحم ان جعل المزدحم دبروتاً فان الحكم عليه فيه مع العلم والاولى الاقياسات في  
سلبه عن الحكم عليه المصنف وجعل الكبر متافاً في الكبر فافق فيه الاصران الذي ان قد اشرطها في الدليل وان رغبوا في كل قياس  
اكثر ان افق فيه الاصران كما في ضرب الرابع من هذا الشكل والظن في كبر ما ياب له البسب من الشكل الثالث وهي الظن في الكبر وجميعه في شكل

[illegible]



والاوسط من المراتب المتوسطة لكونه في حركة كانت الى سواء كانت تفصيل الخطاب اولاً كانت احاداً في النفس وتمازج  
النفس وتمازج النفس من المطلوب الى الجواهر والوجوه من اليا ومنها الحركة الاولى من تميز الحركة في الذكور والذكور  
المعنى الاول من هذه الحجة مع زيادة تغيير الانتقال بالتفصيل من كونها لا يكون التميز في النظر لان الفكر لا يميز الذكور ويتناول  
بطلب به علم والظن كما ذكره حديث النفس ولا يطلع عليه التمييز في الامام به وقوله انون يطلب به علم والظن تفصيل به يخرج  
ذلك وقال الآمور مواد الخيال وموادها في بقوله النظر التمييز موادها العقلية وبقوله انون يطلب به علم والظن هذا الواسع جداً  
ثم يميز كما قيل في تعريف بعض الاصول ككتاب سائر انظر الى القول في الكتب في ان الصالح ان القرآن ان تعريف نظري له  
والباقي راسخ والبقية الاشياء لانها اذ لم يميز الفكر من جهة الجسدي بل من جهة الوصول في موضوعه كان تعريفها بغيره ومنها ولا يميز  
المحدود وهذا لا يستعمل مثل السمع والامام الرازي قول ابن سينا في الانوار ان الفكر ما يكون عند اجتماع العناصر في العقل  
في امور حاضرة في ذهنه متصورة او مصدرة بالامر او غير حاضرة فيه حيث حمل قوله ان العقل على انه مفصول للاجتماع لانه يدل  
على ما ينبغي الوصول الى ابراهم ويظهر التعريف بالهمم فيقال للامام الغزالي في ذلك لعنه فوجد في الامام في البرهان في الذكور  
منه ان الوصول الى ادراك حقيقة العلم بتقسيم في رك العلم فيه غير وبعضها في حاشية منه ان لا يضيف موضع النظر في التقسيم  
فيصايف اعترضه جبراً فيقول ما يميز به الشيء عن غيره من الصفات البعيدة اما جازم اولاً في غير الجازم ليس على ان الظن  
والوهم والشك ثم ما يكون في جازمنا ما ثبت لا يتصور في العلم بالاشكاليك اولاً وفيه اثبات ليس على ما يلي سواء التمييز في قول  
بالاشكاليك مع بناء متعلقه وتوابعه مع تغيير متعلقه كما اذا اشتد ان زيادة الواسع اول اليوم الى اخره وقدر في هذا نصف النهار  
ثم ما يكون فيه جازمنا بناءً مطابقاً للواقع اولاً وفيه مطابق ليس على ما يلي سواء الجاهل المركب وعند الآباء ابراهيم في الشيء  
عن غيره جازمنا جازمنا يحصل الوقوف على حقيقة العلم بان سكوناً عبارة صحيحة في الحدوث والاكتمال بذكره ولم يفرقنا  
تقاً على البناء لان العقل لا يكون حقيقة راجحة السك ولوراد ان يصور عبارة له لم يفرقنا ولو فرقنا في لفظ النفس ودرج  
البناء رات لا تختلف القول بذكر العقول وقال الغزالي في تصنيفه بعضه هو بطلان الحجة في بعضه بطلان الحجة في بعضه  
بعضه والنقل في ذاته لان ادراك ذاتيات الحقيقة في غاية التميز لانها جازمنا في بعضه الحركات كالودائع والظن والقدرة على تقدير  
فيكون معنى تقدير الادراكات اجزى لكنها قدر شيء من العلم بتقسيم فيقال اما التقسيم فيقال في قوله عما يليق به بالترتيب في بعضه  
والاثبات وبعضه البطلان في حاشية من لا يفرق بين معنى العقدة النفسية التي لا تميز في الارادة والقوة ومن الصفات النفسية الخيرة  
التي لا جزم لانها لا تميز والشك والوهم ومن الصفات الخيرة الجازمة التي لا يطابق الواقع كالجمل ومن الصفات النفسية الخيرة الجازمة  
المطابقة للواقع ليس بالواجب من ضرورة او دليل ولعل من التقسيم والتميز لان ان يصايف حقيقة العلم من غير تكلف فيقول والاشكال  
بناءً عليه بانهم في حقيقة كمال العلم كالتطابق في الصورة في الصورة كما كانت في التمييز به ال كالدور وصفاته والصورة القوية  
الانطباع في حاشية تحقيق العلم ايضا ان التمييز في النفس وهي جزم في المرأة وقرينة ما يميزها بالانطباع في العقول وهي ضرورة  
صفاته الخيرة وحقول صور العقول لا وهي جزم في الصورة القوية الانطباع في المرأة والمواد تصور العقول صفاته الخيرة  
فيما بين العقول اذا انطباع في النفس هو العلم في التقسيم يتطابق العلم في طائفة الاشياء والعقل لا يمكن حقيقة فاستبعد استبعاد  
هو الامور في النفس والثبات ان اتما وفيه العلم على سواء في تعريفهما اما بانها لا تميز في تعريفها بالانطباع في العقول واما بالصفة  
فلانها علم على ما يميز في العلم في غير ما به يميز على سواء في تعريفها وفيه العلم في تعريفها بالانطباع في العقول وفيه العلم في تعريفها

الروسى الامزوا انهم يفتقدون النجاسة على سواء فلا يحصل بها موافقة لانها نفس النجاسة او موجد ورد اكثر ان رجس فان لم يرد  
عسرا تجد يد الحقيقى والانيافى تارة خديرة الرسمى بالفسحة وهذا ليس بسديد لان كلام الامام في البرهان صحيح في انه يبرر  
تجديده مطلقا بل انشا عم حيث تغفل تزيقات العلم التى ذكرها العلماء وانه عليها لا يبطال على ما يتقدمه الواقع قال في العلم  
في حقيقة العلم ومثل العلم مما يجوز صدقنا من الحوام لا فليس كل شئ موجودا واجاب بان الرالى الشريفة منونا ان يتوصل الى ذلك  
حقيقته مناشئة منى لها من مطلوبنا ما ليس منه فاذا انقضت الخواش وضاف موضع النظر حاكما مصداقة مقتصد  
جهدنا وكذا يبين الرد عليه ما افاد في الشرح وحاصله اننا انما انما والقصة يفيدان غير العلم على سواء قوله فيصير ان يكون  
تلقا ان اودت الحد الحقيقى فكلما انما يلزم تعليم اذ كثيرا ما يميز الشئ ولا يطلع على ذاته فلا يتبين ذلك من غير العلم  
الاحول وان اردت به الحد الروسى لانه النجاسة تحصل بالخاصة مطلقا لكونها مقولة في جوابه ان شئ هو في عرضه ولا يصح الروسى فانه  
شاملة لازمة بينه كما صرح به المنطقيون والعام لا يستلزم الخاص يخرج ان يخرج النجاسة وكر الشئ من الافى فاما اذا  
تسبها شكلا اى متعدي مع قدور فقط حصلنا ان افى من انما يرد بسبب كل منها خارج النجاسة وروسى باسم خاص ايضا  
ويتميز عن غيره في مثال جزاى سرقة الشئ بالمثال على وجهين احدهما ان يشبه حقيقة اخرى كما يقال النجاسة كالبرهان  
للسفينة او كمثل سمومية فعم انما ينفق وليس حالا ولا عملا ولا مركبا منها وتعلمه تعلق التدبير والنظر فى الاشياء والادراك  
البصر او كالمطبخ الصورة في المرآة كذا ان ادراك البصر والنظير الصورة  
حصول الحقيقة من غير تدبرها ولا يزول بالشك كذا ادراك البصر وثانيهما ان يشبه مجزئى من جزئى كذا يقال العلم  
كما اعتقدنا ان الواو نصف الاشياء ومما اكثره الدور في السنة الاداء يقولون الاسم كرجل والفعل كضرب والحرف كند  
ومما الوجه فيدين الاول تصور الحقيقة مع تتبع لوازمها في جزئى منها وانما انقصر على ايراد هذا الوجه لانه اراد ان يبين  
ان سرقة الشئ بالمثال لا يستلزم صحة الرسم به واذا لم يكن الوجه الا في مستند ما لا يقوم التدرج فيه بل بالبرهان  
اللازم بين القيوت لا ضرر انما ان ادراك باللازم البين الذى شرط في التوفيات ما يكون خارج القيوت  
الجميع افراد معرفت كذا لا انتقال من غير كذا كاستغناء الفاعل وعرف بعض الافراد لان لاكتساب حقيقة بعضه الكتاب  
ومما اشك ما يسمع من امة البيان ان وجه التشبيه في الاستعارة يجب ان يكون جليا او مسودا فاسيرا بسيرة الاقوال مثلا  
يكون من باب التعميم والانتفاء مع هذا صرح الفذائى في الاستقصى حيث قال فاعول بعد ذكر الجنس في العام اما العوازم  
واجتهد ما ذكرته من العوازم الظاهرة المعروفة فان الحق لا يعرف كذا اذا قيل ما الاسد فتبيل سميع الجديت من الكلب  
التي تانا النجس خواص الاسد لكنه حتى فلو قلت سميع شجاع عدو بعض الاعمال لكاف من هذه العوازم والامراض اخرى  
لان اجلى وسيعرج الى في التوفيات بقوله وحقق الروسى باللازم الظاهر لا حتى شدة وليس المراد به ما يمكن وجوده في  
المعروف لتصوره لان الانتقال في التوفيات بالنعكس ولا يكون بحيث يجمع منه الانتقال الى اللازم او ليس مناشئة  
ولم يعرف به اصطلاح والعلم من هذا التبيل ان ما يعرف بالفسحة والاشكال ولا يعرف له لازم بين ما عليه المذكور اما ان  
يعرف بالفسحة فانما لا يمتنع فاننا نعرفه باعتبار الجوزم والخطا بغيره والموجب بعينه كونه الاعتقاد والى الجوزم وغيره والجوزم كماله  
موجب وانه ما ليس له ذكر الجوزم الذى له موجب كالمطابق وغير مطابق فخرج القبيح شاموا واكل جازم مطابق موجب  
وسواء حسن بالعلم فيتميز من هذا العقل مما عول بالتقوى والمذكورة واما ان يعرف بالمثال فاسا يقولون ونعلم ان اعتقادنا ان الواحد

[illegible]

غير لازم حصوله وكذا عدم تصور جواز الانفعال الحصول من الحصول مطلق الى من غير تغيير الانفعال كقولنا تصور الامر بعد حصوله  
وقد علم ضرورة ان السند في الوقيفة المطلقة وقوله متغايرا لانهما جواز الانفعال مطلق لان المتغايرين مطلقا لا اتحادا وحسب سائر ما احتج  
بالانفعال وبما يمكن جواز الانفعال مطلقا مستوعبا للتغاير لان مقتضى اللازم يستلزم مقتضى اللازم وقوله فلا يلزم نتيجة المتغاير  
ان اولها ان متغايرين لم يلزم من ضرورية احد ما ضرورية الاخر وان اولها ضرورة لا ضرورة قوله ولا يلزم دون اولها في النسخ ليكون ضروري  
منه من كل واحد من لزوم الحصول لاحقا والسابق فان اوله حصل الضرورية النسخ كما يحصل في الضرورية وحصل لزوم الحصول  
على كونه متغايرا سبب توافقه في الوجود وسما وبطرف الكلام مع احكامه على غير البرهان اللازم من بطلان هذا القول بعد مقتضى الحصول  
فيكون مرفوعا مطلقا على ما قلنا يلزم وهو تصور اولها ان فيه استوراكا او بغيره انما المتغاير ان يقال لا يلزم من حصول الامر تصور  
ويحصل الضرور على اشتراط الانفعال مطلقا من بطلان مقتضى اللازم يكون متغايرا من مقتضى اللازم فلا يلزم ان يكون بالغير على مقتضى  
الاضافي على ما مر في كثير من النسخ ليكون مطلقا على قوله لا يلزم ويكون جوابا لاولها لا يمنع الانفعال حصول امر من تصور متغاير ان  
وايهما جاء بتقديم تصور النسخ على حصوله كمن يكتسب التعويض فانه تصور اولها لا يستلزم عليه ثم يحصل متغايران فلا  
يحتاجا متغايرين لا يلزم من كون احد ما ضروري الاخر كذا كل واحد من التوجيه ان في قوله وسبب في الخبر اذا عطفه على هذا الوضع  
شتمل وذكر انه قال في جواب مثل هذا الاستدلال في الخبر لا يلزم من حصول امر تصور اوله حصول الامر تصور اوله حصول الامر  
في تصور وهو غير حاصل فيمتايران حيث حصل الضرور على اشتراط الانفعال من بطلان مقتضى اللازم انما اوله كذا قال اوله حصول الامر  
بالاول ودون الثاني وعطف بتقديم على لا يلزم يكون جوابا لآخرها ان الاستدلال مع قبول قولنا هذا الردية انما عني الاول لان اولها  
لشرحا وحصل مقتضى قوله اوله يقدم على التاكيد فليكن مقتضى النسخ على مقتضى اولها الكتاب اما الاول فاذ لا يمنع لغيره من  
الابسيط مثلا لا يلزم هذا انما مرادنا ان بل يربط بين مقتضى الضرور في الخبر البسيط مثلا ان كل ما يصدر عليه من تصور الامر  
يصرف عليه البسيط مثلا لا يصدر عليه انما مرادنا في الخبر لا يفرق من تصور الامر في بالاقتداء تصور يتوقف عليه انما مرادنا في الخبر لا يفرق من تصور الامر  
فيجب ان يكون التصور البسيط مثلا لا يفرق من تصور الامر في بالاقتداء تصور يتوقف عليه انما مرادنا في الخبر لا يفرق من تصور الامر  
للعلم ان مقتضى اصطلاحنا على العرض وهو المراد بقوله بطلان الحق والنتيجة انما يتبين لو كان في انما يلزم قيام الحق بالحق على ما مر  
من الامر العقلية وهو المراد بقوله في تعريف العلم والاذ يوجب الامر المعنوية لاخرها المحسوس باحوال الخواص المتفاوتة وعلى القول  
مطلقا لو كان عقليا او افراسيا وهو المراد بقوله من قال في تعريف العلم وهو حصول النفس التي في قوله فلان حصول الحق انما انما انما  
بالحق في قوله ولم يشأ ان يكون كل ما يوجب العلم انما يتبين لو كان في انما يلزم قيام الحق بالحق على ما مر  
انما النفس معودة لا ولا كانا في قولنا العقل انما يحصل من العلم واللازم من العلم ان كل حصول من علم فليس العلم بالحق والحق هو مقتضى  
الحكم عليه باكتياف هو الحق وانما انما في مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول  
ذاته العلم او مقتضى حقيقة العلم انما انما في مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول  
العلم فان رغب مستلزم لوضع الامة لا لا في مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول  
وليس كذا لو كان الحق حاصل للعلم من صادق على الظن لا يحصل المركب والشكل والتغاير من خوفهما ولا يحصل العلم على ما في انما انما  
من قبل الحق من على العرض وقال العرض ذاته العلم او مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول انما هو ان العلم بالحق والحق هو مقتضى الحصول  
منه وليس له ذاته آخر لباقه فيلزم ان يكون كل عرض على كذا الظن والسواد والوان وبرد عليه ان رغب الحق ليس رغب حقيقة العلم فليكن



يلزم من رفعه وهذا لا يستلزم كونه ذاتيا لعدم كونه اللازم للبقاء كيف ونور من كلامه ان الوجود ليس ذاتيا  
وكرهه له حدود اكثر مما ذكره في الواقع مع وجوده واختار القول في ثبوت ثلثة احوال ما ذكره من ثلثة احوال  
ما خرج من القسم الاول سيجي وثالثها ما ذكره في تبيين بقوله وليس تصديقا وعلى ذلك ان العلم يطلع على القصور ايضا  
يقال علمت من الجوهر والجسم كان الاول لتعريف الاصطلاح وذلك ان العلم يطلع على القصور ايضا يقال علمت من الجوهر والجسم  
كان احدهما والحاجة الى تأويل اللاحق بالعلم والاقرب الى الصحة انه معنى جزمي قوله فوجب غير الخروج من الصفات  
كالقدرة والارادة والحرارة فوجب كون محلا وهو النفس جزمي لما تعلقت به الصفة اذ العلم لا بد له من صفات النفس من تعلق بصفة  
ويعني المعلوم فان التميز هو العلم لا العلم فكل متخرج في الشرح بقوله محلا والصفات المختصة جميعها موجب لتمييز محلا  
والعلم يوجب ايضا تميز محله كما تعلق به وقوله لا يخلو التقيض المراد به تقيض التميز وعدم احتمال تقيضه من  
تارة الى متعلقه كما سيجي في تعريفه الثاني ومتخرج به في اليعون يعني انه قابل للظروف تقيض هذا التميز عليه على وجه  
بطايقه وتارة الى التميز كما فعله الصنفين انه غير قابل للظروف تقيض هذا التميز عليه على وجه تطابقه وتارة الى التميز كما فعله  
الصنفين انه غير قابل للظروف تقيضه بل على وجه يطابق الواقع وهذا ما يقول المتكلمون تارة ما يمتنع ان يكون قابلا لوجود  
وتارة وجوده ان كان قابلا للعدم وما كان العكازين واحدا وهذا البقي يخرج الجمل لاحتمال متعلقه التقيض في نفس الامر لظني  
والنك والوجود لا احتمال متعلقا تارة التقيض عند الزاكر والتقليد لانه لم يكن من موجب جاز زدا له وحصول تقيضه بوله  
فالمواد بغير الاحتمال ما يمتنع في نفس الامر وهذا لما ذكره عن الزاكر لان الجملة اذا دخل عليها النفس فيعدم مفهوم النفس كما تفرقه  
لا يخرج كما حصل في تارة واصحاب الجزم فكل متخرج في الشرح بقوله بوجه والى اصل ان الصفة الحادثة في النفس البوصية تميز  
متعلق تلك الصفة عما عدلها غير الاحتمال تقيضه اصلا هو العلم فاذا كان شيئا زيدا وتصويرا على ما هو في نفس الامر يكون تصور  
عليه لانه يوجب تميز النفس له غير العلم بجزء النفس تقيضه ولم يكن زدا له ولا ان لا يطابق هذا التميز على الواقع ويكون تقيضه  
مطابقا له واذا ثبت نسبة التيام الى زيدا في الواقع وهذا بان زيدا قائم تصديقا جازما بنا على انه لا يوجب تميز النفس  
على وجه لا يخلو التقيض اصلا اذ لا تقيض له لان التقيض من حيث ان يكون ثبوت انما كان مستلزما لتواتر انتفاء الآخر  
وبالعكس وتصوير الان ثبوت مع الان يذهب كذا كل منهما حكم وجزمي الزماني ثبوت الان ثبوت شيئا ثبوتها حكم وجزمي  
بثبوت الان ثبوتها كذا في باب التصديقات لا التصورات وسيجي في الشرح ان الزاكر في بيان معارضة الحدود وموانع  
الاعتراض الاخذ بعون موانعها لانها راضية بغير التصورات فانها حادثة لا يقع الاخرى المتعارضة الا ما يوجب الاخرى  
ان التصديقات لا التصورات وما يقال ان تقيض الشيء رفعه سواء كان مفردا او قضية وان لم يكن التقيض موجب لثبوت  
المحصل موضوعا وتقيض الموضوع محلا كما هو باختيار الحكم المتكاد في تصور الفرد لان العقل حصل له ملكة الحكم عند  
الاذراك كما اذكر شيئا وحصل مفرد صورته حكم بانه صورة وذكر الشيء لا باعتبار تصور المفرد لان النفس لا يتوجه الى  
الذوات فان قيل فلو ذكرتم ان المراد بالتقيض تقيض التميز وقوله اذ لا تقيض له ان التصور يدل على ان المراد بالتقيض  
تقيض الصفة تلقا احتمال التميز تقيضه متخرج على ان يكون للصفة الموجبة له تقيض والاعتدال بانها اصل على انتفاء  
ما يتخرج عليه الا يقال فيدخل مع هذا الحد التصور الخطا وهو من قبيل الجملات فلا يكون الحد مستلحا لانتفاء التصور  
من حيث هو لا ينفصل بالاعتداد بالخطا وانحصارها بهما انما هو باعتبار الحكم الزاكر بلخصه بانه صورة في الشرح من التيام

سطران يكون التصور حسب الذات من قبيل العلوم وحسب العارفين من قبيل الجبال ان القابلة لها ان السواد والبياض بالظلال  
 من قبيل الغضاوين وباعتبار عارضيهما ومكون كل منهما مفادا لا فرق من قبيل الغضايفين على رأي الاشول وما ذكر  
 في الحواشي من ان ادراك الحواس الحسية عند الشيخ علم متعلقا بالسمع علم بالمسوعات والابصار علم بالاعداد  
 وقال المصنف في الاصل في العلم اننا اذا علمنا شيئا علمنا ما هو راسه وجوهره بنى الحاشية في ما ذكره من ان جابر بن  
 حنبل بان هذا لا يبلغ كونه نوعا من العلم مما قال به انواعه في الامور المعنوية الالهية لانه كان كلية او جزئية قال في الحواشي  
 والاعانة خصت بالامور العقلية ومنهم من قال في الامور المعنوية الكلية وعرف القيد مع الفسخ عنه فكل يكون الحد جاسا للعلم  
 بالجزئيات يعني ان الجواهر دليل على جواز انقلاب الجبل في جوارها بالبخاش التامثل وهو الاخر في الحقيقة لان  
 البخاش في اصطلاح اهل الشرع بما يطلق على النوع كما سيجي ان اذا قال في كونه الامور الالهية قال في ما قاله من ان  
 الذمب كان ثباته وجبره في قبول الصفات وكانت الجواهر هي مادة الجبر فبذلك لعل في الزمنية مع ان قال في الحواشي في  
 مختار فيعلم جواز الانقلاب بمتحقق التخصيص وعدم التامع وادعم ان كون التامع قادرا مختارا معدوم موجب جميع اعطيه واما في  
 الجواهر فنورد من نظام وانجاز التامع بان الجسم عبارة عبارة عن اعراض متحدة لاجل الجواهر لانها متجانسة والابن في  
 وسنجد الجواهر كونه متجانسة وقال الامام الرازي لا يخفى على اشراف يكون الجواهر متجانسة عن جعل الاعراض واحدة من غير  
 الجسم واجبار بالخلق والسواد الاخر في المذكور فكل من رجع الى ان لو لم يكن العلم محمدا بهذا الحد فالتامع عنده في  
 من الصور كلف عنه في العلم العادل لانه يحمل التخصيص كان منزلة التخصيص وجواب التخصيص كما سيجي في الاخر في  
 منع الاوصاف في صورة التخصيص او يمنع عدم الحكم فيها او بانها لا تمنع من العلم ايضا مع عدم اخوة العلم العادل لان العلم  
 هو الجواهر وكما لو وصف فيكون الجواهر كونه في جامع مع السواد في ان السواد في جامع مع السواد في ان السواد في جامع مع  
 مانعة الجبر التخصيص في ان احد جزئياتها يمنع وجوب انتفاء اجزاء الاخر في قوله الشيء يمنع ان يكون في الزمن الواحد او  
 بالضرورة ان رتبة التخصيص المذكورة وان كانت متعادية للتخصيص في ان الشيء والزمب وقوله فاذا علم بالعدد ما يكون في  
 في وقت ان الاستثناء عن احد جزئياتها وقوله السخا ان يكون في ذكر الوقت في عبال وجوب انتفاء الجواهر الاخر وقوله فاذا  
 علم كونه في ادبالات ان في قاعه انهم اعني العادة في قوله اذا علم بالعدد ومن الرلالة على ان القومة الاستثنائية وهي قوله  
 اذا علم ان في ادبالات العادة في قوله في سبيل الدوام فاعلم يكون الجبل في حال التامع في حصول باقية العادة  
 والعلم يكون في ادبالات ان في قاعه انهم اعني العادة في قوله اذا علم بالعدد ومن الرلالة على ان القومة الاستثنائية وهي قوله  
 ان يكون في جامع في عين موجبه لا يتنافى في الدوام لان الجينية المطلقة يمكن اجتماعها مع التامة لا يتنافى في جامع  
 كونه في ادبالات السخا ان يكون في عبادات من الادوات لان دوام ثبوت احوال الصدوقين في قابل لهما لا يتنافى في امكان ثبوت  
 الصدوقين في الادبالات لاننا نقول اننا في هذا ونسب الفنون ان في قابل اما اذا نسب احوال في قابل  
 مع انتفاء بالعدد الاخر فلا يلزم ان يكون متصفا بثبوت له لا يستلزم اجتماع الصدوقين وهذا هو المراد وبني احتمال التخصيص  
 شرح لقوله وهو المراد ان العلم يكون الجبل في الاحتمال في كونه في جامع ومنه لان هو المطلق لا يغير العلم بزمان  
 الجبل متعلقا وكذا الحال في جميع العلوم من العبادات في ان الاحتمال في جميع العلوم ضروريا نعم انه بيان لقوله في جامع  
 العقلي ان يكون الجبل في جامع الاحتمال في جميع العلوم من العبادات في ان الاحتمال في جميع العلوم ضروريا نعم انه بيان لقوله في جامع

نور

بذلك ان الجبل وذلك لا يوجب كون الجبل محتملا لكونه في مكانه فان ذلك ممكن بحتمه لا من طريقه بالنظر اليه واذا انقضت بالعلم  
استحق ان يثبت بالاحتمال ان الجسم يمكن ان يحصل في هذا الجبل وفي غيره وان يكون في كل واحد كذا فاعلم بان حتى كونه حاصله من هذا  
الجبل في محله وان كان محتملا في غير ذلك ضرورة وان ذلك هو الجسم الواحد لا يكون في آن واحد في جزئين من اجل البعديات  
والتحقيق بين ما ذكره بول على ان متعلق العلم والتجربة ومكون الجبل هو الاحتمال لنفسه ومما وان سم انه حق في نفس الامر  
فيكون مرجح في بيان السطو لان المقصود ببيان التجربة ان يوجب الصفة او متعلق الاحتمال لنفسه التجربة فالتحقيق في هذا المقام  
ان يقال من التجربة العقل ان المتعلق ومكون الجبل هو محتمل لنفسه ومول لنفسه الحكم الثابت فيه في نفس الامر لان  
الاضطراب في العلم به يمكن ان يقع الحكم الثابت فيه وهذا لا يضره لانه ليس لنفسه التجربة وموجبه العقل فان الواقع يكون  
جوا لا لنفسه وموت ولا مستلزما له يجوز ان يكون المتعلق محتملا لنفسه الحكم الثابت فيه وحصل الجزم فيكون من الحكم  
لا من وجه من حسي او ضرورة او دليل او عادة فلا يحصل عدم الجزم به اذا قلنا في رواية او ليس بفهم فذلك كونه مكان  
قيل التكرار الموضوع للولاية على الحكم في كلام العرب صيغة المصطفى الصيغة المتصلة وكان في قوله واما ان قضيتان ثنائيتان  
حذفت الرابطة فيها فكيف يكون الحكم مفكورا ثلثا الرابطة وان كانت محذوفة في القضية الثانية الا انما منوبة فكانت  
في حكم المذكور فصح إطلاق المذكور عليها على ان الاصح ان الرابطة في كلام العرب هي ما ذهب اليه معنى التجربة من الحركات  
الا عرابية فتح عشت لثقا او تعديرا او انه المحل المذكور في قوله حكمه وقد عشت لثقا في قوله لثقا في الحكم المذكور فيهما والتحقيق  
ان المراد بذلك الحكم ان يكونا ليس محكوما عليه وما ليس محكوما به هذا محله العربية لانه جعل في قوله ما ليس محكوما به معنى من الشك  
في النسبة او الوجود فيما من الحكم المذكور في مع عدم الاذعان بالنسبة فيه لكن ليس طرفا مفهوما بالحكم والحكم به ينفي  
من امره ينشأ من اثبات اولي وكما عليه التكرار الحكمي نسبة الفهم الى رتبة فلا يكون نسبة الامر ونسبة السابعة في الراجح  
ونكون في علم العربك ومن النسبة الزمنية والمقصود اذا اختلفت بالنسبة الى المحل في التكرار النسبي مطلقا وانما اختلفت في هذا التكرار  
العلم في راجح من النسبة علم الخلف ومذهب شهاب لان الاول ان يقال ينشأ من الحكم في شكل او قديم فيما كان الشك في رتبة او قديم  
يكون تصور راجح او متعلق محسوبا وسواء حصل في النفس ان هذا النسبة واقعة في نفس الامر ونشأ من الحكم في حقيقة الفصل الثاني  
لما كانا محمدا عند التكرار الحكمي الذي هو القسم ليس هو النسبة بالعلم الاول لان نسبة التكرار النسبي ينشأ من علمه في نفس الامر وانما هو  
والنفي الى صلات لا الثبوت ولا الانتفاء الى صلات في نفس الامر في هذا انما يقول من امره ينشأ من اثبات اولي ولا بالعلم الاخير  
لان انتفاء في الشك والوجود وهذا صحيح بعد في قوله لا جعل المحل هو ما عند التكرار الحكمي دون الانتفاء والحكم ينشأ من الشك والوجود ما لا حكم  
فيه لزم من هذا يظهر ضعف ما قيل ان المراد من مفهوم الكلام العقلي وهو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به والحكم وسواء تصور  
الحكم عليه وتصور الحكم به والنسبة الثانية بينهما في راجح ان يكون المراد النسبة بالعلم المتوسط وعلى هذا يكون متعلقة  
فيما وانما اطلق ما عند التكرار الحكمي لانه ينشأ عنه كما ينشأ من الحكم لان الاول ان موقع النسبة لنفسه سبق تصور ان قيل لا يجوز  
ان يكون المورد تصور النسبة لانه مرجح فيما قيل ان التصور لا ينشأ من ثبوت فوله هذا وله ينشأ فلا يثبت النفي وينشأ الاثبات  
واضا يلزم عدم الفصل فيما ذكر من الافاضل يجوز ان يكون مجرد تصور هذا تصور النسبة ليس له ينشأ بالنظر الى ذاته وانما اذا  
فرض خفاء بين المتعلقين فله ينشأ كما مر وتكرار حكم بالانفصال الحقيقي في قوله الشك ان يكون وانما ان لا يكون والانفصال  
فدليس بين تصور الاثبات والنفي الوجودي فحينها ما عند الحكم بالنظر الى بل بين حقيقة ما رضاء وانما ان نشأ النسبة

على ان احدا وجهين اذا فرض ان الزاوية تحقق بين المتغيرين انما ان يحصل تبعية اولاهما في الالات والنسب  
بول الغيوب والافتقار فاندرج الاول والمواد باحدة التوكر الكلي ما شئت ان يتحقق حكم ويجدر عنه حكم ذكره وتصور  
النسبة ان فرض تحقق شئت فذا ذكر فلا يخرج من الاف ام التوكون والافهم شئت فذا واهم ان يرد علينا ان العلم على  
هذا التفسير لا يتناول تصور غير النسبة كما قاله الشيخ العلامة وبهذا عرض قوله في بيان التوكر ان بقى وهذا يتناول  
التصور واليه الاشارة بقوله واضح الحدود ولا يمكن التفسير عنه بان يقال يجوز ان يكون بين القسم والقسم عموم من وجه  
كما يقال يمكن انما علم او جامل ثم يقال العالم بما واجب او يمكن انما علم ان فرض علم هذا القسم الاف مود لكانا يصح  
اذا كان القسم اعم من الاف مطلقا والجزءات شاعلا فرد الاف م والافتقار فذا لم يتناول الجمل المركب  
والاعتقاد بالاطل فذا لم يحل ان الظن اعتقا ويطبق ان قيل قد جعل للاعتقاد فيما للظن فكيف يتصور علمه فذا  
الا اعتقاد كما يطلق على ما ذكره يطلق ايضا على ربط القلب بالنسبة على ان واقعة في نفس الامر سواء كان ذلك عروب  
ومع تجوز التفسير لو فرض ان لا يتناول الظن والاعتقاد والعم ايضا كما يشوب قوله فيما سبق ويوم ان الاعتقاد  
ان الواحد نفس لا يشترط كذا وقال الامام انه لا يتناول العلم لانه انتقال من العدم ومورد العلم انما هو التفسير  
وليس في العلم ادبنا بل انما العلم العود والاشراج والشيء والشفقة وانا يتناول الظن والاعتقاد ذلك احتمال  
متعلقة احتمال التفسير على تلك اوج كما عرفت احدا لكان ان لا يحصل لهذا كذا التفسير الزل حصل له وهو المواد  
يكون للاعتقاد محتملا للتفسير لقوله ان الحكم معمول الاحتمال وقوله او شبهه فيه الشارح بان الجمل المركب داخل  
في الاعتقاد والاحتمال ان موضع الشبهة ولونا على صحتها حتى التامل او اصلي اعم من يتبين ف وياوم يتم  
من حقيقة للاعتقاد التفسير فيما اعتقد ورجى اعتقاد تبعية قوله بان يكون الواقع تبعية او مولا تبعية الاعتقاد  
اولا اعتقاد هو الواقع في نفس الامر على ان تبعية اسم يكون وهو عطف عليه ومثل هذا التركيب يبيد ضم السند  
في السند اليه فاذا ثبت تبعية الاعتقاد هو الواقع اذا ان التفسير هو الواقع لا عبية واذا ثبت الاعتقاد هو الواقع  
انا وان الاعتقاد هو الواقع لا تبعية وهذا كما يقال ابو يوسف ابو صمد ويراد به ان ابا يوسف هو الكامل في الفقه لانه  
وابو صمد ابو يوسف ويراد به ان الكامل في الفقه هو ابو يوسف لا غير الكامل فيه لانه ابا يوسف هو الشاهد بان الكامل في الفقه  
وابو يوسف وصنفه كما في زيد اى تم وما نصيب تبعية على انه خبر وجعل موعظا عليه ووضع موضع ابا فليس سري  
ما ذكره العصف في شرح الفصل من ان وضع الضمير في موضع التوكيد موضع الجور فاما كانت فصفت الاعتقاد  
في التوكيد موضع الجور فموردت يكن انت للمفردة اذم كذا الضمير الجور مهمل منفصلا وموضع المنصوب هو خبره بل هو  
بغير التوكيد والبول اذ يقال في البول خبره ابا ولم يخ في خبره فلا يقال عليه ولو قيل كان فيها ضمير ان كان له وجه  
ثم ذكر انه قد علم مثل هذه العبارة في الشرح الشارح بان المذكور غير مرفوض عندنا وبياننا ان العلم بانه  
الاشتركان وما به الامتياز انما يستلزم العلم بالحد لكان ما به الامتياز شاعلا لانا كما علم الغيوب جميع افراد ما يتم  
به لكنه ليس كذا كذا في العلم وتسمي به كما عرفت ومثله ما جرد باب العدم في قوله كلام اعني ان الحقيقة قالوا في مثل قوله لا انتقال  
مسم كذا في ولا وعنده عهد معنا بكافة تبعية العدم ولا يخص بالجزء بل اخصا من كذا في الاول به او المرفوض ان قوام  
الكافة في اختصاص بالجزء لان النوس يتنقل بالذم اجماعا بغيره فخصيصه بخصيص كذا في الاول به وعليه نفس كذا





لا يعود فيها والبسيط لا اجزائه فينبغي غير ما وهو دليله وطلبه بانظر الى اجمل التصديق الوقوف عليه نفس الاول والطلب  
النظر في الاول بل مع ان توفيق الاول بل هو بان نفس الحكم عليه معناه كما تروى جميع النظر فيه هو طلب جهة والانه لان الحق هو  
منه على طرف التطبيق وانما الوجود في عليه عرف الا هو ليس وذلك لانه قال والطلب خلافه اي بطلب الاول قال  
منه ما يدور في التصور المطالب بطلب موزان بالحدوث كما انما يطلب به التصور المطالب في الحواس التصورات وطلبه النظر فينبغي  
ان يكون ما يطلب به التصور المطالب في الاول من التصورات وطلبه النظر فينبغي ذب طرف الكلام واعلم ان الحق  
خالف الحكم في نفس التصور العزدي والطلب حيث قال العزدي من ماله لا يتوقف على تصور احدا والطلب ما يتوقف عليه  
فلازم ان يكون كل تصور مركب مطلوب كالتصور الا فينبغي مثلا مع ان كل احد من الناس حتى من لا يتصور على الاكثرب تصور  
بان الشيء اما ان يكون موجودا او اما ان يكون معدوما وهو يتوقف على تصور الا فينبغي وموازنا منه على ان توقف التصور  
على اخر فينبغي طلب التصور معدوم وقوف عليه فنبه على انه ليس كذلك كما ان يكون التصور الوقوف عليه حاصله  
بشيء نكر ونظر كما في الا فينبغي مثلا بل هو كل مركب مطلوب بالجوهر بل الجواب انه يشوب حاصل هذا الجواب اننا قد  
اشرنا على حاصل قوله فلا يطلب لكونه حاصله الى حاصله وانما يبرهن لو كان الطلب التخصيص والاما ان كان التخصيص بالتعيين فلا بد  
يكون مطلوبه هذا بيان ذلك ان التوفيق في ذكر الامام في الجاهات الشريفة على نوع غير نوع براد تحصيل تام يكن وهذا هو  
تخصيص بالشيء ونوع براد به غير ما هو في الزماني من غير والانتقال اليه بخصوصه وتعيينه ليعلم انه المراد في كل يومه كما  
اذا اراد واحد اشياء كثيرة فهم زبورهم وغيرهم ما فهم بالعبارة ثم لعلنا انما نعرف اختصاص اسم زبورهم  
وانت تريد ان تفرقه وذكر فتضع يركب عليه ونقول زبورهم فانه بمنزلة الحد كما هو حاصل اوله بل هو في هذا القول الحق  
ونقول زبورهم هو الذي جلس في مكان كذا وعليه ثوب كذا الى غير من العوارض المهيمنة فانه منزلة الاسم والحقين كما ان  
الجواب الاول ذكره الحق مبني على انتقال تحصيل تصور ملكي وهو كما برة فان من مارس العلوم تصور من لا مطلقا وان  
ما لا يتصور العالم تطلعا ذكر ما هو الحق في الجواب وحاصل ان التصور المعلوم من وجه دون وجه ولا يعود الكلام فيها بطلب  
من الوجه المجهول لانه ليس ما لا شعور به اصلا بل هو شعور به من وجه لانه اجزا منه معلومة في الجواهر جامعة في الرسم فيمكن ان  
تحصل في الزماني شيئا في حدود الرسوم وتمت قبل الشروع فيه مقدمه بنوع فيها ما قبل من ان كانت التصورات لان اجزاء  
الحرف في التصور ان كانت معلومة الى حيث المكون معلوما فلا طلب لا كسب واللام في هذا التعريف وفي انه ليس كل ما هو  
معلوم مستحق الزماني مطلقا اليه وابا بل منه ما هو في ذلك في الحال واعرض عنه فاذا انتفى النفس تصورات التصور  
المحذونه فيه ومسا كما في التكملة المستحقة وتعدو الانتفاء بالتصوير اجزاء من الحواس فانه لا قصد فيه اذا ثبت منقول اجزاء  
المعرف معلومة لكنها ليست مستحقة منه فالطالب انما هو الاستحالة لا يمكن انساب غير ما هو وذلك لانه اذا استحققت الاجزاء  
ورتبة حصل في الزماني مجموع لم يكن وهو المراد بالواحد البهر المستحقة به وهذا يكون في الجواهر بما انتقل في الزماني من الى غير  
الجميع لعلنا في بينهما كما في الرسم وذلك الغير هو الرسم كما ينتقل من الجواهر والتعبير ما يتوهم به وهو الجواهر والتصوير لا يتوهم  
فيها مما بانفسها وانما قال في الحق حصل في الرسم انتقال لان الانتقال من الجواهر من الجواهر الى الجواهر بل الانتقال  
بينهما لا باعتبار كما ينبغي في الحقائق والشروعات من التماسه وموافق الامور الخارجية فان اجزاء البيت كما دية من البناء  
والاختلاف وانما جهة قد يكون موجودا دون البيت فاذا احقرت وربت حصل اللبنة ويجمع كل بيت هو البيت وهو منزلة

[illegible]

اذا غلظوا القدر وقذف بالزبر ومنهم من يشترطوا القذف بالزبر لان الاسم ثبت بالاشتداد وكذا اليمين الحام واليمين ذكرا لا يبيع  
بدل عصا العنب نبتنا دل السكر ومنتفع العنبر ومنتفع الزبيب والقدر من الحنطة والسير والعمل الزرعي وبنين الرماك اذا  
السكر لان الرضى بيان الخواص في الكفاية ومنتفع الزبيب ومنتفع السكر وقال كل مكرهم والخر من يابن النجاشي وان الزبر  
الكرم والحنطة ومنتفع القدر الزبر ومن ذكر القليل بالاشتداد والاشتداد ابا ما وذلك لان المانع اذا غلظ القدر اشتد  
واذا قذف بالزبر وسكن حيث يبتلى خروا ايام ولا تخف قلوبنا به شدة وعقد ذلك بناطة الحنطة وما يشبهه من صوان شراب  
وكما استعمل في حرمه البيع بكنى في العنبر ما انبأ عنه بلط مرادون لا يقال هذا القوي في زمان لان بعض العلماء قد عرف  
هو الرجوع من البدليات وتزويج الاصطلاحات في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
لمننا بصود بيان اصطلاح الاصطلاحين في الاصول في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
الكلمة والانعكاس في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
الوجه في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
الحدائق في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
باسم معلوم مالا يتصور في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
تعمل احدها انما يتصور مع فهم الاطراف والتصور قبل فهم لاننا نقول في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
في الاخر فيكون موصى في العقل لا يرفع الذات كما كان في العقل في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
لفظ قد تقرر في انفسهم ان الشارح وبما لازم صدق المقوم في نفس الامر كما قيل في بعض المقامات  
المراد في الحكم لازمة للتعريف فلهذا افرع على عليه بالقاء بيان ذلك ان مرقع التعريف الى ان لو فهم الذات فهم الزاوية لا على  
منه ان فهمه من غير فهم الذات فبما انما في الجمل على الذات والمخالفات الجمل التي لا يتصور فهم الذات قبل فهم الالهيون كذا  
بل على من ان فهم الذات موعين فهم ذاتها والمعارضة بينهما الا باعتبار كما ان الجود والجود ودلالة المطابقة والتعقيد وسبغ  
تحقيقه في بحث الدلالة في زمانها لغيرها سواء عرف بالمراد او بالبدليات لاننا نقول نحن  
حين عدم فهم الذات وارتقاء من الزمن وهذا التمسك خاصة اخرى للزمان وفي بعض العلماء لا ولا يرد عليهم لازم الذات  
لان ارتقاء علم من ارتقاء الذات بل مستلزم له بعد فهم حقيقة كان الحد الحقيقى يشمل جميع الذاتيات اذ لو كان في بعض  
وتعمل الحد الحقيقى مستلزم لتعمل الذات لزوم فهم الذات قبل فهم التعقيد الاخر من الذاتيات باطلافة تارة  
وبالاعتقادي هو كالتال تارة فحق الان في الجود الذي هو جسم تام حاسس متحرك بالارادة باحق فعدكم في جزاء  
الجنس الزبيب في الاجناس البعيدة وفصلها بالمطابقة وتارة الجود التال في فعدكم اجزاء بالتعقيد لا شئت الذات  
بعلة الى بعلة غير علل الذات لان جعلها واحدا بل لا يكون ثبوت الذات وتفاوتها بالعلل المتفاوتة كما ان رالية ابن سينا بان  
الطبيعة فعدكم في اجزاء الجود واجزاء من الاجناس والافصول تصدت بالعرض المتضمنه ابا لان الذات لا تدوم كالبيان  
والنمود والاشخاص والاشخاص ولو كان التصديق في اجزاء لكانت حاصلة في من جريس واما العرض فثبوتها للعرض وتفاوتها  
بغير علل الذات لان ان كان قريبا فليعلم نفس الذات كما لا توجد لارادة لانها من آثار حقيقة بعد غاسما وان كان بعيد فليعلم  
الزبيب وما هو اقرب منه كالفصل الكلية لان النتيجة او ركة الزبيب والجود ان يكون من الاثبات لان من خواصه ايضا ان يكون



[illegible]

[illegible]

واما صورته فان كانت بالجنس القريب ثم بالفصل بيان الصورة الحقيقية وانما لم يتوض ببيان صورة الحسني ان العوض بيان  
الصورة التي يحتمل بانفعال الحيز وصورة العوض ليست كذلك لانه المولف في الجنس القريب الخاصه سواء تقدم الجنس في المواد  
اللون الخاص بالمعبر او بالحواد الخاص للمعبر من اللون لم يتركب حوسن العلامه ان الاول تام والثاني ناقص لكي  
ان يقال مراد بالفصل اعني الكامل سواء كان ذاتيا لا لوجودي بذلك قوله فيما بعد جعل العوض الخاص يفرق فصلا له  
وجعل الصورة بعض اعلم ان فعلنا انما وجدنا انما في اشئ من غير ان فعل الصورة من غير عكس لا في ملاحظه هي  
اعز وانما في تركب منها وصورتها المعينه الى صفة من التماسا في اشئ من ملاحظة التفت المعينه القابله بالوجود  
ان يوجد في ذات من غير انما في بعض معتبر فخلل المادة لضعف في الاله كما في الاله في الجارية والفرقة لا يستعمل فخلل  
الصورة كما في التركيب التي روي فيها محكوم من وجه ويسمى اخلل انفسه على الصورة بانفسه في الصورة وعلى المادة  
ما لم يفسد في المادة وانما في كل ما بالخطا والاول على ثلثة اقسام لان صورته على ما ترحصل بتقديم الجنس القريب على الفصل  
القريب فخللها فخطا اما بتقديم الفصل على الجنس واما بان يوترعها معا فلا تقدم لاحد على الاخر واما ان يتركب الخطا  
الجنس في غير راي لعدم دلالة العام على الخاص وكذا عدد كذا الجنس وتركب الفصل من الخطا واما ان يتركب الخطا الفصل  
ولا امتناع فيه لانه يدل على الجنس بالالزام وهو على قسمين لانما ان يتركب لفظ الجنس بواسطة ويوترع بالفصل او تركب  
لفظ الجنس القريب ويوترع بلفظ الجنس البعيد والفصل منها جعل كوجود الواحد في اللان ان يوترع بذلك انه اذا وضع  
العوض الذي هو اعم من الجنس موضع كوضع الوجود الواحد موضع الحيوان كان الخطا لان الاله انما يترادف الى ما لا  
على ذاتيات الحيز واما في غيرهما عددا وكلاما متصرف فيه واما وضع العوض في النور والجنس موضع وان لم يترع  
فينبغي ان لا يكون كلامه في سوا ما لانه يدل على الجنس بالالزام وكذا يقال في الامم التي يوجد في اكثر العنقبات انه من لانه  
الجنس فالحواد بالجنس المشترك القريب وان لم يكن ذاتيا لان وضع الام موضع المشترك القريب خطأ سواء كان ذاتيا او لا  
ومنا جعل العوض الخاص بنوع ما فصله الحواد بالفصل اعني الكامل سواء كان ذاتيا او لا لان وضع العوض الذي هو نوع  
ما موضع اعني الكامل لم يتركب لا يتركب خطأ سواء كان اعني ذاتيا او لا بحيث لا يتركب في بيان وضع العوض بنوع  
الخاص بنوع ما موضع مفصله اي اعني الكامل انما يكون خطأ اذا كان على وجه لا يتركب اما اذا وضع الخاصه الضير  
اللازم للنوع كالضاحك بالفصل لان في موضع الخاصه للالزامه كما في الضاحك بالقوة له في ما مثل به وممكن اذا وضع الخاصه  
ايضا ان مله كالضاحك بالفصل موضع الشك في حيث لا يوطا ان تركب بعض المفصل انما يكون خطأ اذا تركب الفصل اول  
واس بان لا يوترع بالفصل اي وانه ان اقل ولا يواحد من فصوله ان تعودت اما اذا كان في مفصل او فواحد او يوترع  
وانه يواحد من فصوله في توترع لم يكن خطأ والحواد بالفصل منها ايضا الفصل اعني الكامل سواء كان ذاتيا او لا ومنه في تركب  
الشيئ بنفس جعل عدا في فعلنا انما كان مادة الحد تفصيل مغزوات الحيز ولا تفصيل فيه الحوكمة عرض فقله هذا التوضيح  
خطا من وجهين احدهما كونه غيرنا للشيئ بنفسه لان الحوكمة عدا كما للمسيح صفة الالهية ومن نفس النقطة واسمها كذا  
توترع في بالاضافي وثانيهما جعل العوض وهو عوضي لحوكة كما بين في الكلام ان العوض ليس في الاعراض اعني جسماني  
الكون جسماني كما العلم نزع من الشيء لان الشرف قد ان الشيء كماله ونحمة انواع منها ما يصدور عن القوة الفضية كالعلم  
ومنا ما يصدور عن القوة الشهوية كالربا ومنها ما يصدور عن القوة العقلية كالاعتقاد والباطلة ومنها الا لاهل خلا في الوجود

طالع

والا لآدم والنجوم فان الحجة جزء الشدة لان الحجة ليست الا مجموع الاحاد التي تلتها، فبما هي متساوية لم يحصل لها بقوا فيها كبقية  
زاوية الا يجب التحفظ ان كان كما هو في العشرة كقولنا كوكبا، فان من مراتب الامور انواع حتى لا يكون بعضها جزءا من بعض  
بل مركبا من بعضها من الاحاد ابتداء، بناء على ان صورة النوعية ما يورثها واحد في الخارج ولم يثبت ذلك ولا بانضمام شيء من  
البرهان الحجة وان انضم اليها حجة اخرى في لان التاليف لا يخرج الشيء من حقيقةه الا ان يكون كونا ذاتا ولو لا ان الشيء في العشرة  
فلا شيء في العشرة حجة وهذا ظهر منصف ما قاله بعض المنطقيين من ان حمل الشيء على غيره في تصديق من الوجود لا يوجب  
منه الا نرا وكما انه يصون العشرة حجة وحقة ولا يصون العشرة حجة لانه ان اراد به يصون على العشرة انها حجة حقيقة حجة  
بنا على ما عرفت وان اراد به يصون على مجموع من الحجة على علم كمن الكادب حمل الشيء والعصاد في حمله وشيئا الا وهو لا شيء  
الاول من غيره فلا يجوز ان يرسم الشيء من غير حجة عدم جواز ان يرسم الشيء بالكل ولا في الجملة والحق، ولا ما هو اخص منه  
على اشتراط الظهور في اللازم الذي يرسم بناء على ان الاحاد في نظامها موقوف بالنسبة الى ما هو مذكور في الجملة والحق لا يكون اجلي منه والحق لا يكون حجة في  
اللازم الذي يعرف به بينا ما ذكره وهذا هو ان يكون فاعدا وقد يطلق عليه بين الثبوت على ما اشار اليه في بيان اننا نعلم يعرف بالنسبة  
ومعنا والاشكال ولا يعرف بقوله ولا يعرف له لازم بين ثبوت الاخر والا ان يكون بينا بالحق الا حصة او اللازم لانه لا يناسب لان الانتقال  
في التوفيقات من اللازم في اللازم البين بالحق الا حصة او اللازم من المزمع في التوفيق وقال ابن ابي ابيس المراد بان يكون قريبا لتعيينه  
المعرف لانه لا يعرف لان التوفيق باللازم تعريف وما يصور عن المادية هو اللازم القريب والبعيد ليس انما لان العلة البعيدة لا تؤثر  
في المفعول وانما التوفيقية هي العلة المتوسطة وممن انما تعريف الشيء باللازم البعيد ليس تعريفه بالحققة قال الاول مثل  
الزوج عدو يزوج على الفرد الواحد هذا اذا كان في الزوجية والنوعية تعا بل التعاضد وان جعلنا نوعين من التعاضد المخصوص بالكم  
المتصل فان النوعين اثنان في حجة اذ اختلف احدهما في الاخر عرفت بين الاخر ايضا عند واحد اذا كان بينهما تعاضد بالزوج  
والملكة بان كانت الزوجية عدم الزوجية مما هي ثمة ان يكون زوجا كان تعريف الزوج بالزوج من القسم الثاني وهو تعريف الشيء بالما  
اخر منه او الزوج عدو يزوج على الزوج هذا على ما ذهب اليه الشيخ رجون من عدم التعاضد بوج يكون تعريف التوفيق  
في داخرو موعدهم لانها ليس اصلها لانه لا يصون تعريف الفرد على الواحد سواء جعل الواحد عدو او لا عدو زيادة على ان لا يصون  
تعريف الزوج على اثنين ولا يعرف الفرد على ثلثة وعلم جوا وفسر التعاضد بان الفرد عدو بنقض من الزوج بواحد عدو الواحد في الفرد  
لان نوع هذا التعاضد فان التعاضد ثمة التام كما اخفي اما التعاضد فلان فيها اختلافا كثيرا فكثير فقال بعض الحكماء بانها تعاضد  
النوعية الحافظة لا كما ناسا رعة من التحليل واما ثمة التام فيقول بان التام يكون حقة للاجسام وكذلك كذا في التعاضد  
من الحجة على ما قاله الشيخ فكلما الجسم تحف بالادراج او ان التام يجمع المخلوقات بالطبع والنفس حتى يحصل مزاج مستقيم  
للمصور النوعية كما ان النفس يجمع وتختلف من التحلل فلا يتغير المقصود انما قاله في التام لان التعاضد المقصود عدم التفرقة  
وهذا اعني ان يجمع الجاهل من عدمه لان التفرقة في التام كمنه المقصود ونسبه حاصل ودونها هو تعاضد النفس في عدمها  
يتبادر الفهم في غيرهما هو التعاضد الحقيقي كقولنا لا يكتب بالبرهان او بالحد الحقيقي وبالبرهان الحد لا يسلط مع ما يعقد به فيكون  
الحد حصول الفرد من غير فلا اجتماع الحد ان كان في اسم الحجة على الكل والوجه الاول يدل على ان ثبوت الحد لا يكون  
بالبرهان لان حاصله ان يثبت الحد من نفس حقيقة الحدود وتقسيمها والبرهان ينفق حكوما عليه ومحمولها به يستلزم ثبوت له  
فلا خلاف بين الحد والحدود في الثبوت لكان مستورا في الحكم عليه لول هو الحد ولانه مستور لم يحد ومنه في الحد ومنه في الحد



[illegible]

للامانة لا سيما ان اذا جعلت هذا فيكون ينبغي على ان المحقق حيث الخلق البرهان لا يطابق بطلان الامارة كما هو قولنا في معنى  
 والحاصل ان الجزئية ان وقوله هذا ليس بالبرهان وقوله في سبب وصورته البرهان اقتضاه الاستقاضي اراد به مطلق العكس لان  
 الحاشية وسرقة يداد به الاول وحيث اطلق في معنى بطلان الامارة كلف قوله واما الامارات فطعية ما يتغير اليقين وعلى ان قوله طاهر بان  
 وال على الجزئية لان الظروف داخل في الظرف الواجب ما ليس موضوعا جزئيا معينا ولم يبين موضوعا محله هو الكلي  
 الغير المبين كونه اذ قد كان قبل لا يصدق في قوله والمحقق في الجزئية بمعنى انا مع الجزئية المحصورة الموافقة لانه الكبير  
 والموضوع والمحل مثلا زمان لان مثل قولنا للامان نوع يصدق في هذا المعنى مع الجزئية وفي بعض الامان في قولنا  
 اننا نكذب الجزئية لوثوقنا ان يكون الحكم فيها مع جزئيات موضوعها والمحقق لم يشرط وذكر فيجوز لان الواجب فيها ان يكون الحكم  
 على بعض ما صدق عليه الموضوع هو ان من جزئيات ولا لا الجزئية ولا الكلية فلما بيننا في قولنا لم يبين اذ التوهم لم يبين  
 الموضوع الجزئية بغيره والكلية بغيره ومثل هذا التركيب اريد كلامه غير منقضية وجهه لهذا خطبه في زيادة الا لا ادر في معنى  
 ابن اخي فالتكلم كذا لان في خبره من اذ كان اللام فيه المحقق اما اذ كان لا يستوفى كانه لاية الكبرية فيكون  
 موجبة كلية وهذا وقع الاستثنا فيه بله ان لا يتوهم في الجزئية ما يترتب فيها جزئية الحكم ولم يتوهم كلية ولا يتوهم  
 التوهم لعدم كلية لان عدم التوفيق اعم من التوفيق لعدم فيكون الجزئية اعم من الكلية لاجبا منه لها فذلك استعمل في الامانة  
 الجزئية مستحقة في المعاملة معلومة وان لم يتوهم في العمل وكذا ومفردات البرهان فطعية المراد بالقطع المعنى هو احتياط  
 جائز ثابت مطابق موجب في قولنا في قطعنا ما منقول به لينتج لازما فطعية واللازم في لينتج للمعقبة لان وجوب صدق الحكم  
 مستغنى بوجوب صدق اللازم لا يحتاج الاستدلال الصواب في الكاذب او معصود ان انتاج فطعية وهذا التقدير بشرط ان لا  
 بنا عطائفة واما بالآخر في الامانة لان القطع بالعلمانية ويصدق المردم يستلزم القطع بصدق اللازم خلاف الاول فان فطعية مرسلة  
 الشئ من الاستدلال فطعية صدق العزم منها كذا في الاتفاقيات ولان قوله في هذا هو الامارة اذ ليس بغير الظن والافتقار  
 بين احد بطه على قول مع عدم فطعية انتاج كما سيجي كما سيجي فالاسباب ان يحمل قوله هذا لينتج فطعية على ان الانتاج قطعي فطعية  
 لا يحمل القطع وفي الدور والشيء ان اريد قوله واللازم التي من اول الدور ايضا لان اللازم هو مقتضى مرتبة غير متناهية  
 فان كانت في موضوعات متناهية فهو الدور فان كانت في موضوعات غير متناهية فهو التي واما الامارات فطعية  
 او اعتقادية على ان نتائجها فطعية او اعتقادية فقط لان المذكور بعد لا يشك في انه قد علم ذلك في قوله في بيان تعريف الفقه لان  
 المراد بالادلة الامارات فلا احتياج الى الامانة اعم ان يبين كون كون نتيجة الامارة فطعية او اعتقادية يتوقف على ان يبين  
 اوصافها ان النتيجة فطعية واعتقادية والثاني غايات نتيجة الامارة والاولى ان النوع لا يتوقف على الاصل والثاني في تقدير عدم طاهر  
 اوضح وجود الخارج في اذا ما رضى الامارة امارا اخص صادقة لها او احسن اسر على خلاف ما يؤول عليه الامارة فان ذلك على  
 كون زير في الوار وببعض خارجا او عارضا دليل قطعي يتخلل في الظن فيتوقف في الصورة الاولى ويحكم بخلاف مقتضاها  
 في الاخرين لا يقال في موضوعات الامارة ما كانت فطعية كانت نتائجها ايضا فطعية لا اعتقادية لاننا نقول في موضوعات الفقهية في تقدير  
 الجوزم كما يحصل الجوزم بان زير في الوار اذ كان رفاقا وخبره وممكنه على الباب الا انه يمكن ان لا يحصل له هذا الجوزم  
 فكل من منبره وكذا خلف مدعى يدعي العقل في الموت على البيت عند الامارات الفقهية المصنوع باعتبار موضوعها فطعية  
 حل قوله المصنوع خصوص والكبرى عموم على ان المصنوع لا مخصوص باعتبار موضوعها والكبرى كما عموما باعتبار موضوعها الموضوع  
 معناه

[illegible]

[illegible]



اية الاثر في بغير اثره وتسمى اخرى غير انسانية بالعدم والاعمال والتكهنون وان وصفه وعل هذا الاصطلاح جرد من قال  
 بتو الاحكام في تعريف النسخة احراز عن الوجودات والصفات ولم يبينه زاد الافعال ليس بجواب لان الاصل في العلم التصديقي اما الحكم  
 فيقول في الوجودات لا يحكم بما يفوق في الصفات لا بفعل هذا الاصطلاح انا بجمع اذ ان الحمل ليس بالافعال في الثالث شأن الاثار في العلم  
 بواجبه ما صوف علم من الوجودات والحكم به بواجبه معلوم سواء كان الحمل ذاتيا ام لا وقد صرح بهذا في اهل الفقه صاحب الشرح  
 والحمد لله بنحو اليمين وسواء لم يذكر المبتدأ والخبر والفعل والفاعل لا اختصاصا بها بالانطواء والكلام في حلول الفروع من المبتدأ  
 في قوله كل رجل باليمين فله ودم من الرجل حقيقا لكل كاهن خواجه واما الاثران وما طافنا اطرافه في سؤاليه بالاصغر  
 فيه يستدل على ان القيمة غير العقل المعنى وموضوعه لازم لان اللام في المطلوب للعدد والجمع وهو لازم النقصان كل نقص في الوجود  
 كلفه الحكم انما في تعريف الموضوعات المعنوية وموانعها من القيمة الحقيقية بمعنى العموم على ان اللام فيه الاستقلال بالوجود  
 في كونه بغير العلم ويلحق الوجود المحض وليس منها بغيرها من غيرها وفي الوجود الكلي عطف على قوله لازم واليمين فيه كل  
 الالهي في انما يكونان شيئا فغيره اذا تعيننا بالوجود المذكور في الوجود الكلي وموانعها من كونه كل منهما صديق الاثر لان  
 لان التعاقبي انا يتحقق بغيره فيتعين بينهما انفصال حقيقي والوجود الاول بشي من جميع شيئا والثاني من غير الخلق لان كونه كل  
 منهما لازم من صديق الاثر انما في ذلك ان صديق هذا ان في سائرهم لصديق مؤانته في صديق سائرهم كقول هذا ليس باطني  
 وتمام الوجود لازم فقلت فرق بين قولنا هذا لازم له وبين قولنا هذا لازم منه وما ذكرتم فيبقى ان يكون كقول هذا ليس باطني لازما  
 له وان كان لا يتحقق ان يكون لازما منه وكلامنا في ان نعلم من اذا الخلف بينهم من الاول القريب كما حتمه صديق كلف في تعريف قولهم  
 وروج منه فاعلموا لازم من صديق كل منهما بالذات كقول الآخر ولا لازم من صديق مؤانته بالذات كقول هذا ليس باطني بل بالوطء  
 فاعلموا لا بد من قولنا في ذلك ان المعنى في قولنا ان لا يكون بينهما اختلاف في المعنى لا في الوجود والاثبات بالتعريف يشمل  
 في تعريفه في كل من ليس بغيره فان موضوعهما متساويان لا مختلفان لان المختلف لا يشا دل المتماثل في ولا حاجة الى التماثل  
 التعاير بالجهة في الوجوه لان التعاير بالجهة رفعها ورفضها ان يكون برفع النسبة الموجهة لا برفع الجهة فاللازم عدم وجوب  
 الاتحاد في الجهة بالتعريف في ان التعاير بالثبوت في وقت معين على السلب منه فيبقى التعاير في الجهة والاطراف ان يرفع  
 التعاير في صديق احد وجودا واحدا وجودا النسبة الكلية كما هو قول ابي بلال في الوجود من وجودا وجودا وجودا  
 والوجود الواحد ولو تعادى في موضوع والاطراف بالتعريف لان النسبة بين الوجودات لا في الوجودات بل في الوجودات  
 اليمين بغيره بغيره التعاير في الوجودات النسبة لا في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات  
 التعاير في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات  
 بالتعريف في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات النسبة في الوجودات

[illegible]

لذلك لما ثبت ان كل متضمنين بوافتقار الكم والكيف وتساقتا في المقدم والقياس تلازمنا ونعكسا واما الكلية فلانه ثبت  
ان السالبة الجزئية عكس السالبة الجزئية التي هي مع من السالبة الكلية واللازم العام لازم الاخص لان كل متضمنين بوافتقار الكم  
والكيف وانما لا يكون مقدم احد بعدا من دون مقدم الاخر لازم المقدم الاخر من غير عكس ما لا يكون بالقياس قياسا  
لانهم يتبع اذ العكس هو القول العكس من قياسا بكم قول آخر في لا يكون مستلزما لا يكون قياسا مختلفا بل هو سبيل تقدير  
العقل اما وليس من شرط ما يلا بلا حقله جوار سوال وموانى انطبقين صكوا بان بعض فروب الاشكال الثلثة لا يمكن رد  
الى الاول كما لظرب الرابع من الشان خلافا بعض ج ليس ب وكل آت تكليف بعض ان حكم العقل باننا جدم ليس الاملا حقله الود  
الى الاول الجوار بانه يمكن ان لا يكون حكم العقل باننا جدم الا لا ذلك لكن لا يمكن التفسير منه ونخلص البنية فيه كما في الاسمان  
فانه حقله بعضهم من بعض في نفس المحقق فلا يمكن التفسير منه مع انه دليل الحكم ولا يستبعد ان نطق ذلك الحكم الحكم  
من مناسيب الحكم بالذات والبرهان الذي هو الاستدلال من العلة على المعلول والانه بعكس جدم الى لا السببا وانه ان نطق  
بعض يكون الامر كذا سببا يحتاج بالذات موضوعية الشكل الاول ويؤيد باننا جدم جميع الطوبى المنفعة فتارة يستدل على علمها  
بانه كذا وجدى اجدا او بعدا لرد فيضا هذا البنية والانية دلالة على علمها لا يحتاج واعلم ان مثل الخلفات مثلا هو الخلفات في  
فهي التماس في نفس بانه قول موالف من قياسا بكم سكت لزوم منه لانه قول اخر في عدم لزوم بالذات كما كثر التفسير  
في الخارجين لا يمكن الرد الى الاول بواسطة مقدمه فربما في الف كدود العكس لان العكس حقله هو الاستدلال بالكل  
في جزئية هو الرد الى الاول بواسطة عكس التقييد لازم ان يكون شئ واحد متدرجا تحت التقييد واللام يمكن احد التماسين  
بكم ومن فتر بانه قولان قياسا بكم عنه قول اخر يشترط ان يكون فيه حدوث ترك له نسبة الى طرفي التسمية بالوضع  
او الحقل كما حقله السبب منهم فيكون الرد الى الاول بواسطة عكس تقييد احدى التقييد من غير قياسا في الغال كدود العكس  
الابن سطة مقدمه هو طرفها في الف كما كثر بعض ج ليس او كل آت الى الاول نارة بعكس كبر الى كل ما ليس ب ليس او نارة  
ما كثر ب استلزامها لا شئ من آتيس ب لان الوجهية المحصلة اخص من السالبة المحصورة المحلول او السالبة ثم باننا كثر مستويا  
مستويا لا شئ ما ليس ب آت ان التماس هو الاستدلال بالكل على الجزء سواء كان جزئيا له او تقييده او كثيرا ما يستدل حكم الحكم  
على ان حكم جزئي تقييده فلان ذلك كما استدول العلم بقوله جدم في المرة انما ليست سمج نجس انما في الطوائف علمكم والطوائف  
بعضا من كثر جتبه على ان فاعل التعانق يجب ان يكون متعدد وانما مع قوله يتوافق الوسطا يكون الوسطا حكم المقدم  
ما خلفات الحقل وان كان واحدا المقدم فلو كان المقدم ثبوته لا صغر سببا ثبوته مرفوعا بالمعلوم وسببا جزئيا ان اوضح الانواء  
وهذا لا صغر سببا وسببا غير والمرد بكم الاجاب ما يستلزم الجا باننا بعض السالبة الكلية الا لا يتبع من صغر الاول باننا جزئا  
الا الجا بكم يستلزم الاستدلال العكس اذ كانت احد مقدمه مركبة كان مركبا فاذا كان الاول صغرا سببا مركبة كان في حكم  
قياسين والتماس النور صغرا سببا ليس يتبع والذلي هو متبع صغرا موضوع فلم يحج الى هذا التقييد ولانه جدم متوافق بها دليل  
بعض فاننا قال في الطوبى اس من الشكل الثالث ومن بعكس كبر على حكمه الوجهية وجعلها صغرا والسالبة الجزئية لا يمكن  
حقله وقال المراد بكونها سببا مستعمرة الوجهية السالبة المحلول اذ كان اكبر سببا الموضوع في الشئ من ج ب وكل ما ليس ب ا  
يتبع كل في آت صغرا مستلزم ج موالف ب لان الوجهية السالبة المحلول لعدم التماسا وجود الموضوع سببا ليس ب سببا  
وهي مع كبر يتبع لعل كذا السالبة كذا وبه كالا لان احكام اي ربه لا يمكن وسنى قال باننا جدم الى السالبة مع كبر

الساكنة الموضوع صاحب الكسب ومما يطالع اوله فان قيل لم يجمع هذا الزم ان يكون له زمان وكل ان حيوان متجانس متجانس  
حيوان لا يتجانس من اهل العقول او موزون ان ح آله مع انه ليس قياسا بالاعتقاد لعدم تكرار الوسط فيه قلنا نعم بغير صورة الوسط  
وسمي معنى فيه فلا يلزم من اتجاها متجانس في ذلك لان الوسط فيما نحن فيه مشترك لانه مفهوم واحده تعني به السلب في العنصر والكبر في  
اشتراك العنصر تعني اسرافه مصاد ذلك السلب في موضوعه وان لم يكن مشتركاً بعينه لم يخل السلب في موضوع الكبر دون محل العنصر  
فلا السلب في كونه متجانس من غير ان يتجانس كونه مشتركاً بالذات للنتيجة اسرافاً عنه ولهمذا رجع عنه صاحب المطالع وقال  
كنا في ذلك نردود في الزمان متيقن لنا خطاؤه واما صورة النقص فلم يخل الوسط فيها احكاماً لان مفهومها الخاطئ والآن ان كان  
متجانساً بران فانقل شروط العكس هذا الشرط اللام فيه للوجود والعمود وسو شرط اتجاها وانما لم يثنى عن ان الشرط في اتجاها  
امران لكونه في الاصل معصوماً او المعهود هو المعهود الذي يقع الاشارة الى المعلوم من بيان الكلام فينتج من جهة اخرى وانما  
لا يتكسب فان قيل بصرح بان ان السلب في كونه من سادس الشكل الثالث حكمه عليها بانها حكم موجبة سلبية فيكون انعكاسها  
فلم لا يحكم عليها بذلك قلنا لا لانها لا تكون في العنصر في قولنا لا شيء من ح ب وبعض آ ب وجعلنا كبر في قولنا بعض  
ولا شيء من ح آ فينتج ليس وبعض آ ح ثم حكمنا على هذا النتيجة بانها حكم موجبة في قوة قولنا بعض آ ليس من ح آ بعكس ذلك  
ما ليس من ح آ وهو ليس على ان السلب في بعض آ ليس آ كذا آ ب يستلزم لا شيء من آ ليس ب حكم معنا بان الكبر من ح آ هو  
في الطرف الرابع من الفان مستلزمه ليس لانه ليس له المحول او مودنه وهي مستلزمة لعكس المستلزم ملازم للازم وهو ان كان  
بعكس بعكس النقيض وينتج تبيناً على ان لبيان رده الى الاول طريقين الاول وان كان الطول الا ان العقول المتوسطة فيه  
لا ياتي في صورة التماثل الا باخذ طرفها وفيه شبه على انه يجوز ان يرد من احد الاشكال الثلاثة غير الاول الى طرفه في هذا  
قوله من اتجاها رده الى الاول على ان الثاني انما يرد على انه ينتج موجبة سلبية فيحتاج الى ردنا الى سلبية محصلة وفيه  
لكون موجبة صفري يحتاج هذا الى بيان امرين الاول ان الشكل الثاني اذا جعل نقبض ينتج صفري كجمله حصل الشكل الاول  
وذكر لكون الكبر موجبة لا نقبض النتيجة وهو موضوع كبره والثاني انه مشتمل على شرط اتجاها رده وذكر لان نتيجة الثاني في نفسها  
يكون موجبة فيحصل معصومة الاول وكلمة فيحصل كبره في الاول فاكتمل بالشأن الاول ويكون افضل في الشكل الثاني كقولنا  
صاوية ان صفري الشكل الثاني وهي بعض الثاني ليس معلوم وتكونه ويصدق الكبر بر يرد الكبر في التماس الخلفي وهو  
لا يتحال هم لان الحد في لزوم معصومة ولم يلزم من الويل الا معصومة لاننا نقول يلزم من سوا ان يتبين التماس وبين نقبض النتيجة  
الحكم فيكون العكس مستلزم ما ليس النتيجة كما بين لزوم العكس بان نقبض العكس محتج العنصر مع الاصل فيكون الاصل مستلزم  
لعكس لانه كما انتج الحكم بينه وبين سادس من كل منهما نقبض الاخر لم يتلاف الطرفان مطلقاً لولا كان في الشكل الاول  
او فيه اذا التماس بينه وبين سادس لانه لا يلزم حمل الاصف على الاكبر ولا عكس خلاف العنصر ان السلب الكبر في  
فانه يمكن في الشكل الثاني والواجب قلنا لا يرد رده الى الاول اي انما شرط كلمة احو متقدمة لانه لو كان حاجزاً لم يكن  
رده الى الاول لان احو متقدمة وهي كبراً يجب كلفها ولا يصح واحداً في الجزئية كبراً وفيه عكس او لم يعكس لان عكس الجزئية  
جزئى وقد بينا ان الضابط في اتجاها هو الرد وهذا الرد يتم الويل واما قولنا ليس فيكون في الكبر او انفسها  
او بعكس فان رده الى كلفه رده الى الاول لان رده الى الاول اما بان جعل كلمة نفسها الى قارة في موضوع كبري آخر او بكونه  
وعكس العنصر صفري كما في العنصر وبالثلاثة التي كبرها في الكلمات واما بان يعكس الكلمة عكس الترتيب عكس المستلزم او نقبض



و جعل صفو بعبارة كانه الضرب الاولين كبريا كما جريان فاعواد بالكلية على الترتيب فاعفيم ان في حكمها ونفسها  
عكسية ادراكه كعبية الكاندراج بعبارة الال يكون الكلية بعبارة اوله وملتزم من نفس النتيجة كما في العود بالنتيجة التي كبريا  
كلياته وبذلك كحالة الضرب الثاني كبريا جدييات فاعواد بالكلية العكس العكس والضمير ان النتيجة واما كان البحث  
عن بتفصيله سيجي في تفصيل العود كتنسب لصفه هناك ضرر احسن ثابتة التكرار الثاني موجه جزئية وكلية موجهة  
جعلوا كمنطقيون هذا الضرب ثالثا والاول جعله المنطقيون رابعا وعلوية موجهة وسالمة بليغة جعلوا ثانيا نظرا لعدم  
منافع ذكره لثرف اخذ منقن كونهما كليتين منا والعوض جزئية هناك فكان الصن نظرا في تقدم ذلك لثرف يتبعه  
لان ينح الموجهة الجزئية وهي اشرف من السالبة الجزئية لا جتماع الحسنيين فيها وواجتماع الشرطية الارباع والكلية  
في اشرف متدنية وهي الكبري الثالث كلية موجهة وجزئية موجهة اخر مكيدة انما عينا السالبة وان انتفاع النتيجة  
لا جتماع الشرطية اشرف متدنية السالبة وهي الكبري خلاف هذا والمنطقيون جعلوا هذا الضرب خامسا ينح الاول  
ان كاللزام الاول هو في ذكره او كما ينح ببيان الضمير في قوله مثله يجوز ان يكون ما يدركه قوله بعض النيات وبسبب  
كاللزام الاول ذكره للضرب الاول فيكون معنا وينح نتيجة مثل اللازم ذكرنا وبجوز ان يعود الى الضرب الاول من لانا لبيان  
اللاخاج اللازم الرابع كلية موجهة وكلية سالبة اخر هذا من الثالث لا جتماع الاحسان في يتبعه الحاس جزئية  
موجهة وكلية سالبة اخر هذا من الرابع لا جتماع الشرطية صفو الرابع وونه وامنطقيون جعلوا هذا الضرب اربعا  
تلكية اشرف متدنية وما جعله الصن ثالثا جعلوا خامسا جزئية كبريا وهي لازمة لبا البع لم ينح في تكون الاربعة  
لازمة كذا لم جنة وان كانا متلازمين لعدم توقف العواد عليه لانه اذا ثبت اننا لازمة لسالكه كان حكمها لازما لبا  
سواء كان اسم او سالبة لان الصفو ونفس موجهة قد وقع في بعض الشخ عكس الصفو ونظر العكس لا جتماع اليه  
لان نقض النتيجة يضم الى نفس الصفو لا الى حكمها قد يظن انه موالشكل الاول نقل الامام الرازي من ارسطو الاول  
ان كان هو لا في احد متدنية وموضوعه الاول هو الشكل الاول وان كان هو لا في احد متدنية وان كان موضوعا في احد  
الثالث فقال ناصر وكلامه ان الشكل الرابع موالشكل الرابع موالشكل الاول بعينه قدم فيه الكبري كونه اعم كونه اقوى  
بعقد متبني في انقضاء الانتاج لانه اذا ثبت الحكم على كل فرد من افراد الادلة كان ادراج الاصول في الادلة امر اسهل من  
والبيان لظن ان بيان لظن ان التام فلما استدرك ان عليه تامة في محتاج اليه لانه الكلام لا يبرون بيان بطلان قولنا كانت  
سالبة كلية حكمت الصفو يرفع الى الشكل الاول كما وف وان كانت موجهة كلية فان شئت حكمت الكبري وان شئت  
فبنت المتدنية وقد وقع في نسخة الاصل في جملته حكمت الصفو فوجب عليه انه جبرج الى ثالث الثالث وهو ان يرفع  
الى الاول حكمت كبريا وجعل صفو محتاجا في العواد الى عكس الكبري ثم عكس الكبري ثم قلب متدنية وانعكس حذو كاف فوجدنا ملاحظة  
ولم سن ذكره والعواد لبا لبا وان كانت موجهة فبنت المتدنية اذا جريان في عكسها جزئيات في الكلام فيه للمفسر  
المجربان الجزئيات لتقدم ذكرهما في الصفو على ما ينح الجزئية وكذا على عكسها الجزئيات مطلقا وهذا كما في مفسر كبريا وهو في  
وهي لكل جزئية لا ينح ان وكذا اورنا النتيجة في قوله فلا ينبغي ان كلية واحدة كما ذكره في المفسر والعواد بالكلية ان يكون  
الثاني حاصله على جميع الادفاج والتا وبرا كمنه لا جتماع مع المتقدم وبالجملة ان يكون حصول التا وبرا بالجملة التا وبرا بالجملة  
التقدم بان يكون النسبة التي هي بغير حصول التا وبرا وهو موضوعه بالجملة بدو امة التي بغير حصول التقدم وهو موضوعه بالجملة بان النسبة التي



[illegible]

[illegible]





1  
لو لم يجمع الوجود فان كان الوجود لا يرد الا على ما هو في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
نظور الفرق بين قولنا كل رجل اسم ورجل في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
في كل حال لان هذا التعريف لا يحدد الا على ما هو في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
باسم ولا يحدد ولا يحدد الا على ما هو في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
فعدمه يشكك في كل ما لا يخرج من حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
في الشك ان يكون بين قائلين ان بين الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
على الاخر باعتبار من حيث هو في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
الجميع العلم وبراهين الشك في الاصل وان كان في قولنا ان كل رجل اسم ورجل في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
العدم الشك في الجميع على التنبه والبراهين في الاصل وان كان في قولنا ان كل رجل اسم ورجل في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
ان عدم الجميع بل حفظ في الهيئة الاجتماعية بخلاف عدم الفرد ومما هو اننا نعلم من ان الجميع في الاسماء والتعريف في السطوح الاساس  
العلمية وبسبب الهيئة الاجتماعية محفوظة في العطف وتقبل الكل في كل نظر محمول على ما هو في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
النكرة الفردية وانما يكون محمول على اذا اختلفت في المعرفة وكذا لو قيل انه الكلي في زمان لا تحت عدم الكلي في كل زمان لان الكل  
كل الزمان ولان لا يصدق على افراد الموضوعات سواء كانت احدا واحدا او مجموعا ان المفرد في الزمان لا يصدق على الكل في الزمان  
على قولنا ان المفرد في الزمان لا يصدق على الكل في الزمان لان المفرد في الزمان لا يصدق على الكل في الزمان لان المفرد في الزمان لا يصدق على الكل في الزمان  
من التكرار في الوجود وانما ندفعه في الزمان لان المفرد في الزمان لا يصدق على الكل في الزمان لان المفرد في الزمان لا يصدق على الكل في الزمان  
المحمول والوجود في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
ثم وصف المفرد بقوله ان المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
لذلك الفرد في المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
روما لا يختص بالزمن وبين ذلك ان المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
ومن اجل ان المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
ان سوكية كانه في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
واحدة اخرى ان من غير ذلك فان يدور في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
وهذا الكمية تحت الاشياء وان يكون بين ما هو في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
فيه ان يدل على شئ في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
عبدالل الوضوح في الزمان ايضا ومما هو ان المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
كما اننا نعلم ان المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
فيه يدل على شئ في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
بلا فرقة في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود  
جزء ما يقصد به من ما يقصد به وعلى هذا القول ان المفرد في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود والعدم في حيزه من الوجود

يكون على شئ حاصل في الحيز فيقول لا يدل جزؤه على شئ أصلا وفيقول جزؤه على شئ لكن لا على جزئه  
مستقلا ولا يفتي بهذا التفسير مع انه يحتاج الى قيد آخر وهو حين ما يريد به وكل الحيز لان المبدء في مبدءه مما يدل على شئ  
هو جزؤه مستقلا في الجملة لكن ليس جزؤه مستقلا عما ويرد على التفسير في الجواب ان الشاغل على ما كان مفعولا ليس هو بيان  
الجزء بين الاصطلاح فيتم بتوقف على تحقق ذلك لم يتوقف في الشرح وان ذلك مستوفى او في وضع آخر لا يقال ولا في الجزاء  
حالة الا انه لا يشك انما هو موضع آخر ويغني عنه قوله او في وضع آخر لا يقال انقول المركب العيني قد يتعدد لانه اجزائه حالة  
اجزائه حالة الا انه قد يتعدد كعدد كل واحد وقد يتعدد لانها في تركيب آخر غير علمي كعباده وفتا فاد ان يشترط في التبيين  
والعلم وان حدث في وضع آخر مستوفى او في وضع آخر مركبة وهو يقرب في اخوانه بالعلمي بحال في ضبط بعضه  
الخطاب ويراودوا في اضر في نظير العلم لان لم يوجب احسن التفسير ان ان يقرب الغائب مركب وان افترض بعضهم به  
الزاما وجوابه المذكور في موضعنا المصالح الدلالة الوضعية ذهب بعض المنطقيين الى ان اللفظ اذا أطلق بنياد الزمن  
الزمن الى معناه على ان كان له جزؤه ينقل الزمن الى الجزاء انتقا لا من الاجمال الى التفصيل بعكس كقوله الحد وهو يكون على سوا  
دلالة التقضي ثابتة لدلالة المطابقة كحسب الخراف ومما اضيق استراجه بعدم وجود الكل على وجود الجزاء في الزمن مع اختلاف  
على تقدم الجزاء على الكل في الوجود بين ادفعهم الجزاء عند اطلاق اللفظ القول مستقلا مركب مرتب فان في فني المركب وجودا مستقلا  
والوجود ان يكون به والتحقيق في سوا القام المذكور في الشرح وسوان اجتهاد كولا انتم التفسير نفس الدلالة المطابقة والافتقار  
بينها بالزواجر على التقدير بينهما باعتبار ان العلم ان اعتبر بالنسبة الى كل من جزئي ليس نفسا وان اعتبر بالنسبة الى الكل فيسمى  
مطابقة وشبه على شئ سوا التحقيق بيان الحد والحدود في الموافق وهذا التحقيق يظهر كل ان دلالة التقضي ايضا  
لفظية لا على ما يظن به من انما ذهب اليه المصنف والدلالة العقلية للفظ من غير الاورام ولا وجه تخصيصه بالنسبة المطابقة  
بالعقلية ونسبة التقضي والالزام عقلية كما فعله صاحب الفتح ولا يدور النقص بالتقضي على ما قاله دلالة الالزام بهجوة  
كقوله العقلية ويرد عليهم انواع المجازات لانه حصص انواع المجازات في الالزام في الصورة والاشراك في الصفة  
والكون عليها والادل الباطنية والظاهرة والواجب الالزام الذي في شئ ولا يغير وجوده في بعضا اخر او نوع الى ورة  
كانه الخلاق الكرم على اللازم والكل على الجزاء لان اللازم لا يخص لا في لزومه اللازم واجاب عنه بعض المنطقيين بان المجاز  
لا يولد من قرينة وفهم الحسبي مع القرينة موجب لفهم الحسبي الجازي فيكون بينهما لزوم ذهني وفيه نظر لان الاول على الحسبي  
المجازي ان كان هو اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز في قوله ربيت السد في الخيام مجازا في السد بل لم يوجد مجاز في اللفظ واصلا  
وهو خلاف ما هو جوابه وان كان هو اللفظ مع قرينة القرينة فاد هذا الجواب على موضوعه بالنقص لانه اذا لم يبرز من مجزوفهم  
الحسبي فهم الحسبي الجازي بل احتاج الى القرينة لم يكن اللفظ مع القرينة في اللفظ والقرينة في المجاز قد تورد ولا شعاعا مستورا  
الحسبي الحقيق لا يتم الحسبي المجازي فان الاسماء واللفظ بينهم منه الشجاع كما يفهم من الحيوان اعترض من نادا انتم انتم في قوله ربيت  
وفي الخيام علم انه اراد به الشجاع العارض للسان لا الحيوان اعترض ولا الشجاع العارض له لانهم لو وضعوا اليه لو انتم  
صحة ما ادعينا وسوان قد يطلق اللفظ ويتركب منه واللفظ الواحد كل لفظا فاد هذا الجواب على موضوعه بالنقص لانه اذا لم يبرز من مجزوفهم  
بالوضع لاطلاق اللفظ اخر عليه لان الوضع لانه بنياد له واعلم من الوضع لللفظ المفضل او كما يستلزم لان الدلالات التي في كل  
مختصة بالوضع ولو علم ان لو لم يولد كلامه بناء على انه يجوز ان يدور الالفاظ في بعض المواضع كما يطلق الالفاظ على الكلمة  
وبالعكس لانه اذا قيل لكل كلمة كذا يدور فيه

[illegible]





[illegible]



مذموب مطرب وهو مخرج لم يرتضه المحقق في تصحيحه العود صيغة تكليف يشترطه بل الام بها متعلقة بحاصل  
 وهي يشترط حصول الوجود كما يقال جاء في كلامه ان الذي يدركه قال في تفسيره المستحق ويرى في قوله الحق بغيره ما في المعية كما  
 قال اريد بالوجود الكامل المتقابلة اطلاقه على مقتضى قوله اوزون الشرع مطب على الوجود وقص الوجود بالتعظيم باضافة الى الشرع  
 كما قص الوجود في تفسيره بالحق على مقتضى قوله وان كان في قوله المحقق في تفسيره المظهر للنظر الموقوف اوله في مشروعية يتم التفسير ايضا اذ يتم  
 التماثل في ترصيعاته تنبها على انه اصل في النظم يكونه لا ما فيه والتعريف بهم بالقبول في النظم كما تجب في فائدته يوضع الوجود  
 للمواسعة والربو ومنه الوجه في الالوهية التي يبرز الوارد في صحتها بالاسم لم يكن التجنيس وكما يقال في التقابل في لغة معالج بغير  
 التماثل بين كذا وكذا وهذا اللفظ قصده به صاحب الكفاية في قوله الشمس والشمس ساويان والشمس والشمس اربعان فيمنع من حيث  
 التقابل والحدود باقتضائه ايضا سنا، اللغوي وموالمع بغير التماثل بين كذا وكذا وهذا اللفظ قصده به صاحب الكفاية في قوله الشمس والشمس  
 ساويان والشمس والشمس اربعان فيمنع من حيث التقابل والحدود باقتضائه ايضا سنا، اللغوي وموالمع بغير التماثل بين كذا وكذا وهذا اللفظ  
 والاقتضائ لا المتعارف من ذلك، البيان وموالمع كذا في مقتضى قوله في قوله الشمس والشمس ساويان والشمس والشمس اربعان فيمنع من حيث  
 قلت الجواب في وجهه وفيه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 رعاية التقابل لا انما يقال في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 ان يكون احوالهم اذ في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 القول بين ختمه من حيث كذا في قوله في قوله الشمس والشمس ساويان والشمس والشمس اربعان فيمنع من حيث  
 من تقابلهم في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 والوجه لا التماثل في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 في الحصول من هذه المسئلة بقوله من وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 الاخر في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 من القول صارت في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 مختلفة في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 بيان العلاقات التي ذكرها في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 الحقيقة ام لا وما كان المقصود اطلاقه بيان الاول قال المرفوع من هذه المسئلة تعريف الحقيقة والحدود اما مقصود في قوله انما  
 فلا في كذا في تعريفه الجواز في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 يحتاج الى الفعل اما في الثاني الى فلا في بيان تعريفه في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 احتاج الى بيان انه من وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 فلا في بيان انه من وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 المقصود في قوله اما في الثاني الى فلا في بيان تعريفه في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 هو الثابت للامم وهو تعريفه الباطل ومنه حقيقة الشيء الى ذاته الثابتة للامم لما في قوله في وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من  
 كما في قوله انما في بيان انه من وجهه من الاشكال عند فهمه من انما، النظر والتماثل في الكثر ان رجلا هو في وجهه من



ورفاهم يفرض لكون الحقيقة هي القوة الحقة لان التحقيق فيه ما قبل في الالاس من اذا اطلقت على ما انبته فيه يكون استقامتها  
بعض المعين عطا وعلمها قال سيمور يرة الغير من فتوى السرور انه من سرور بالضم وليس في هذه الاستعمال كما يقال استعمال  
في الحق الفلاني الى ليس في معنا لفظية كما في قولهم الاستدلال في الحق بل السببية كما في قولهم فيكم في النقص من حيوة وقولهم والذين باجوا  
واخرجوا من ديارهم واودوا في سبيل الله من اجله وسببه فان مما قبل كذا في وانما قلنا فيكون لكون لفظية لزم ان كتاب فلات  
الظاهر من وجهين احدهما اطلاق المصداق وهو الوضع والارادة المفعول الى الموضوع له وثانيهما انما في قوله في اصطلاح الحق لكون  
المعنى جامعاً للمعاني الثلاث ولولا ان السببية لزم ان كتاب من وجه واحد وهو ما جاز مشهور حتى ذهب بعض الاصوليين الى ان السببية  
حقيقة شرعية وقولهم في النفس الموصوفة مائة اهل وفيه اربع عشرة اشياء ولا يشبهه على احد ان استعمال الحق في التفسير الحق  
ما كلفه من بعضهم او من ان كتاب فلات الظاهر من وجهين ليس كما ذكرنا اعلم انه يسقط على ما ذكرنا ما اخترنا به بعض الفلاس انه شرع  
بالمصالح من ان لو اريد بالوضع في تعريف الحقيقة الشخصية لا يكون تعريفها جامعاً لخرج المركبات وكل ما لا يكون له الا موضوع نوعي كما عظم  
واسما الان رات واسما واعلمين وفيه ثلث وان اريد ان السببية لا يكون تعريفها مانعاً لان الحق في موضوع بالوضع لانا في ان  
ان في ولا يرد الحق ان استعمال اللفظ في الحق في السببية سبب ملاحظة وضع اول له بل سبب وضع ثلث ملاحظة وضع سبب  
للمعنى الحقيقي خلاف الحق الحقيقي فان استعمال اللفظ فيه بملاحظة الموضوع له او بالذات قوله الثاني في الحق في موضوع بعضهم يتولد ان البحث  
في الحق في حال مستمرة وان كان لا يشبه التعريف بملاحظة وضع مصرية بل في السببية ان في ان راجع وكنتها عن النسبة التي يخطئ التعريف  
ولان النسبة التي وقعت اليها كانت اللفظ في متروكة فينا واعلم ان الاطلاق ليست حقيقة ولا هي زاجحة بل في الامام الزاوي في الحصول  
والاحكام في الاحكام لان المواد بالوضع وضع الشئ والعلة والعرف وحسب ان يكون في العلة المشتركة  
في الثبوت على ان الاستدلال في الالزام الذي يعرف به يستعمل الزمن عند اطلاق اللفظ في صفات التحقيق التي تملك العلة  
وعند نصب القرينة المتأخرة لارادة الحق الحقيقي على ما عودا وجب في الحق في زعمهم الاضواء في موضوعهم العلة مغايرة لموضوع له  
كما في حق في ان في الثبوت لا يقوم فاذا اطلق الاسم فيهم منه الحيوان كغيره من وانتقل الزمن منه الى الشئ في فالتعريف في ثبوت  
منافاة لارادة الحيوان كغيره من مثل كونه راجعاً او غير راجع فيهم ان المراد منه شئ في موضوعه لا ليد وسنذكر في هذا الامام الزاوي في  
الحق في ثبوتها وبعضهم في وعشرين فاعلم حصة في حق في في الشئ ان الحق في شئ في على اربعة عشر نوعاً في بعض ثبات  
يشتمل على انواع متعددة وذلك لان علامة الحق في جميع ما يكون احدها الى الحق الحقيقي في الاخر من متيقن في سنة انواع احدها اطلاق  
اسم الحق في على كماله كسببية الصلوة وكوفا وسجودا وثانيها على كسببية بعض القرآن في اننا نفهم في يقول انه اسم كماله وتسمية الزماني  
الصلوة وبشرية ويوجد في مذهب اهل الاطلاق على كماله كمالا في الوفاة على الوفاة وحسب كمالا في النصف والارادة  
البعض في قوله في علموا انما يعني وعلموا انما في نصف العلم لان الاطلاق في هذا المعنى في مفهوم وكذا اطلاق الحق في الارادة  
العام وحسب وكذا الحق في زيادة والنقصان وكذا الحقيقة اذا اريد بالعلوم في علمت نفس ما احقرت لان الكيفية في الاشخاص  
في انما اطلاق اسم الحق في على كماله كسببية قدرة رابعها على كسببية القدر في انما في العلم في قدرة طوله الى بدو قوله في بدو في الالزام  
فانما اطلاق اسم الحق في على كماله كسببية انما في القدر والارادة في قولهم في القدر وسال العا دس ما على كسببية المكان  
الذي يربط في المراد وهو البطل الذي قطع في ثبوت وهو مستقر في بدو في ثبوت بالبدو فيهم ايضا ما لا يكون احدهما في الاخر في يكونان في في محل  
واحد كسببية الابان والعدم بالحيوة والكفر والجهل بالكون في قوله في اومن كان ميتا فاجبت له او يكونان في في غير متقارب كسببية

بوضوح السلطان او حكمه و يبين عليه قوله و انه و رسوله حتى ان يرضوا على وجه ان يكونان  
 في جزئين متقاربين كتحسين الحزم بغير قوله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ارا و بابيت الحرم بوليل قوله فيه  
 ايات بينات تمام ابراهيم و موسى الخيم لا في البيت فغده ثلثه و يعلم اجنا المتكلمين في الوجود كالحلان السبب على اعسب  
 كان فاعلم على كسبية النبات غيرت في قوله رغبنا البعث فاعلم كسبية العنب فم اذ قوله م اذ اذ اظهر فم اذ العكس  
 كسبية الغيث بنا و كسبية الوفا با العهد في قوله م فقا تلوا في الكثر انهم لا ايمان لهم فغده الربعة و اطلاق اسم الاذن على الاذن  
 و بالعكس لا يخرجان منها فلا حاجة الى انهما بالذكري و اما اطلاق السبب القابلي او الصدور على السبب و بالعكس فواضح فيما يكون  
 احدهما في الآخر و كذا المعلقين في افعال كاطلاق اسم احد الغيوب على الآخر كسبية حواء سبعة سبعة و جزاء الاطفال اعتناء  
 و كذا ان يقال مذان و اطلاق في الجواز لا يشترط في الصدور و لا بالاسي اذ انما انواع الجواز اجتماعها باعتبار فصلها و النقص في  
 نسبة الامم بصير او الدعوى سلبا و كذا اطلاق اسم شئ على ما يولد خوفه لان كل الدم الى الدية و قوله ما كل كل بيلة كانا الى غده  
 و يولد في هذا القسم كذا لان بغير التفسير متروكة في افعال الحكم مذان و قال الاصفهاني في هذا النوع الجواز اذ احدهما  
 اعني كذا انما بعد و يدخل فيها انما بعد في الشكل و في الصفة و هو خلاف ما يقتضيه كلام و يمكن و هو العاقل انما هو و هو لا يفعال  
 على ما اثاره في الشريعة من ان العلاقة هي افعال ما لا يفعال في العمل فيه بالصفة الموضوع فادراج المشابهة في الشكل في المشابهة  
 في الصفة لان الصفة اهم من الشكل و غير من الصفة المحسوسة و العقول الا انه اذ هو كذا بواله لان الشكل مما بين الصفات فخص برباها  
 ظهور فكان نوع اخر براسه و الجواز ان الاذن هو الاستغناء و الكلام الشرح يدل على ان الجواب الاول هو قوله و اجيب بانما  
 للواضع و لو سلم فلا طلاق على الحكمة منع بطلان الاذن في الاذن فيما ذكرتم من الدليل موعود انتفا و الجواز في قوله انتفاء  
 الجواز في النظر في العلامة لان التمرار في النظر لا يكون الجواز منقولا انما هو بالصفة البلية لا بالواضع و الباطل هو موعود انتفاء  
 في مفعول في النظر في العلامة لان اعل المعبر به انما انتفاء على انتفاء الواضع البلية لا عدم انتفاء الجواز في قوله بالاذن في  
 الباطل و الباطل في الاذن و الجواز في انما ايضا يمنع بطلان بوجه اخر و ضمير سميها لا انتفاء الجواز مطلقا لا بقوله في قوله بالاذن  
 انهم انتفاء على انتفاء الجواز لكن لا يجوز بل مطلقا و انما يترتب من هذا بطلان عدم انتفاء الجواز في النظر في العلامة مطلقا  
 لا بطلان عدم انتفاء البلية الجواز لان انتفاء الجواز في النظر في العلامة اخص من انتفاء مطلقا و بطلان الاذن  
 لا يترتب بطلان الاذن فيكون انتفاء اهم من الجواز ان ينتف الجواز البلية لا انتفاء على الحكمة الباعثة على ترك الحقيقة الجواز لا يجوز  
 و قال الشارح العلامة الاول منع الملازمة و الثامن منع بطلان الاذن و فيه تكلف للسببية و السببية الى الباب سبب  
 لابن و الابن سبب لم ينفق ان يجوز اطلاق تطلق كل منهما على الآخر لولا اشتراط النقل في احوال الجواز كانت بينهما علاقة  
 السببية و السببية كما يشهد في لفظ في التتميم و ما نوما في الجواز كما عرفت و قال الفاضل العلامة في نسبة الابن  
 الكون عليه و في حكم الاول البلية و انت فرف ان اطلاق الابن على اب زيدا مثلا كونه ابنا له و ليس بجاز فان ثبوته لم و ثابته لم  
 حقيقة لا ينفك عنه كما في رفع الفاعل مذان يدل على ان الحركات الاعرابية موضوعها المعاني المعتبرة على الاسم كلف الاضداد  
 شخصيا بل نوعيا علم بالاسم و على هذا لا يكون كلمة بل حروفا لا تفاعل بينه في غير ما بان يصح عمل اللغة باسمه  
 او في صفة الفعال معرفة الجواز اذ كان يتفرع على عمل اللغة بحروفها صفة يكون معرفة كسبية من الحروف و الرسم فكيف يكون  
 بالضرورة لا تفاعل الحروف و الحروف ما يكون حصوله بغير النظر في ما عرفت انتقال النفس في العقول لا يطلب علم او حق

لم يكن بدلفظ من انتقائين احدهما تحصيل ما دونه النظم وتايها تحصيل صورته بان يتصل النفس من انطوائها في الصورة  
الخزونة عندك اسبابها يرمي بجمع منها الى الهيات العارضة لها وكل ما لا يكون حصوله بالانتقالين يكون حصوله بالضرورة  
سواء كان حصوله بتوجه العقل فقط او بتوسط ما لا يبيح عن الزمان من حصوله كما في التقاضي اياها سائما سها او قوما  
من السمع وغيره كما عتبرت ان الحسوس والتجربات او باخذه بكونها يات والوجبات او بالحس فان لم يكن اللفظ  
بما را عند نصرة اهل اللغة مجرد او خاصه كما لم يكن الشئ مضيقه منو الاحاسيس بقواها ويكون مكم موجوده عند  
اخبار اهل النواتر والاحاطة القواني من وجوده وكيف يتوهم ذلك والحد والخاصه كما ستان للتصور وكون اللفظ  
بما را حكم تصديق لا يكتب منها وبالنظر ان لم يكن اللفظ بما را في الحس يجب ان يكون انك باثني  
من الحدود والفتحة لانها لا يكون مطلقا وسنك والخاصه بل هو لا لا لانها سها وقال اقصاه شرح المفصل الون  
بما را في اللفظ ان اللفظ لا يكون في جميع الاحاطة والخاصه بل هو لا يكون الا في بعض الاحاطة مناهي  
بما را ان اللفظ لم يفهم وضعه با انه ومعلومه اطلاقا لا ماقصود لانه اللفظ علم من المولود النفساني واللاترسي وما هو  
عليه انهم من التجربات في جميع سبب مفهوم ما يصدق عليه كما اذا قلت رابت حمارا ووردت ان نابلدا كان مجازا ومتى  
لم يصح كما اذا قلت رابت ان ناولا ووردت ان كان حقيقه ومذاييعه ان المحتاطي حقيقه في افرادها مطلقا لصحة لغة  
او صحى الاطلاق للفرد لا ينفي صدق الكلام خلاف الصحى في نفس الامر فانه لا يمنع لغة سلب لان من زيد وان قال زيد ليس  
بالن و يمنع ذكره في نفس الامر سلب كل ما هو معنا ، حقيقه لان معنا ، مجاز لا يمكن سلبه لو اريد سلب معنا ، مجازا  
او مطلقا سواء كان حقيقيا او مجازا بل لعل على ان اذ لا يصح سلب مجازا للحمار من البليد ولو اريد سلب بعض معانيه الحقيقه  
لورد اشترى على عكس الحقيقه فاذا لا يفرق بين لزوم الورد بان معرفة صحة السلب تسمى في زمان العلم يكون انما المعلوم  
ليس شفا من المعاني الحقيقه من المعاني التي لو اخلق اللفظ عليها لكان حقيقه في الماضي والعلم بذلك انما يتحقق في زمان العلم  
يكون اللفظ بما را على استعمال فيه لا قبله ويترجم من معنا ان معرفة صحة السلب في تحقيق في زمان العلم يكون اللفظ بما را  
يستعمل فيه لا قبله فلما ثبت كون اللفظ بما را في العلم السلب لكان معرفتها متقدمة على العلم يكون مجازا ضرورة تقدم السلب  
على العلوم والعلم بذكره من معرفة صحة السلب على ما بينا في المقومه الثانية والمتقدم على معناه ان الشئ متقدم على ذلك الشئ  
نقدم تقدم معرفة صحة السلب على نفسه والناية بالورد لا معنا وايضا ما ذكرت حتى يعني مجازا ان يكون سرا وان لم  
ان المعنى الحقيقي والمجازي للفظ اذا كانا معنيين ولم يرد ان السها لانه كورد بطريق الحقيقه او بطريق المجاز فخلافة كونه  
بما را فيه صحة السلب لا يعلم الورد كما اذا عرفت ان الحمار حقيقه في الجوان النامي مجازا في البليد وسكتا فيما اذا قبل جاء  
حمارا اريد به الجوان النامي او البليد فاذا ظهر لنا القواني الحسوسة او فيه ثابان معرفتنا انه يرد به المعنى المجازي بصحة  
السلب واعلم انه لا سها فانه بين كون الشئ حقيقه في معنى زوطا لانه لم يعرف بها  
عدم تبادر المعنى استعمال فيه لولا الترتيب وعلامة الحقيقه تبادر لولا الترتيب في غير المشترك بالنسبة الى معنا الحقيق على طرد  
المجاز لانه يصدق عليها علامة المجاز ومعلوم تبادر لولا الترتيب بدون صدق المجاز عليه ولا حتى انه يرد على عكس الحقيقه ايضا واجاب  
بان المشترك عنده من نال بصحة حقيقه في كل واحد من معانيه ونسبا وكلما لولا الترتيب وعن من نال بدم عدم بصحة حقيقه احد  
مولودا لانه لا يميز بين معناه وراى العلم عند اطلاقه والفرق بينا وراى العلم ومولودا ليس حقيقه فيه وعلى التقديرين لا يصح  
على اشترى بالنسبة الى معنا الحقيق علامة